

الصلح على مبالغ باهظة

في قضايا القتل العمد

إعداد

د. عبد الله بن أحمد سالم المحمادي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

في المعهد العالي للقضاء

ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد:

فإن الصلح عن القصاص على مبالغ مادية حق كفله الشارع لأولياء المجني عليه، ولكن دون أي مبالغة أو مغالاة، كما حدث في الآونة الأخيرة، فإن من يرقب أحوال الناس اليوم، ويرصد الوقائع التي يتم التنازل فيها عن القصاص، يقف على مبالغات وتجاوزات وأحوال حملت البؤس والشقاء، وحولت هذه الصورة المشروعة إلى متاجرة وإذلال، ومزايدة ومعاندة أذكت نار الفتنة، وولدت الشحناء والبغضاء، وأثقلت كاهل الجاني وأوليائه، وألجأهم إلى الذل والصغار باسترحام أهل الخير والإحسان، وهذا مما لا يمكن أن تأتي به الشريعة، ومما دعاني للبحث في هذا الموضوع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث: أنه لا خلاف بين الفقهاء في جواز المصالحة عن القصاص بقدر الدية وبأقل منها، وأنه يجوز - على القول الراجح - الصلح عن القصاص بأكثر من الدية، وعلى أي مبلغ يتفق عليه الطرفان، ما لم تتحول صورة الصلح المشروعة إلى متاجرة وإذلال بفرض مبالغ باهظة تتجاوز حدود المعقول، فعند ذلك يتعين منع المصالحة بتلك المبالغ، وبحق لولي الأمر تحديدها بمبلغ معين لا يجوز تجاوزه، ونظرا لكون صورة الصلح في وقتنا المعاصر قد تحولت عند بعض الناس عن حقيقتها

المشروعة وهدفها المنشود، وتجاوزت المبالغ حدود المعقول، فقد وجه خادم الحرمين الشريفين بعدم المبالغة والمغالاة في المبالغ المادية مقابل التنازل عن القصاص، وبقدر لا ينبغي تجاوزه وهو خمسمائة ألف ريال، وهذا بلا شك توجيه سام وقرار حكيم يجسد المقصد الشرعي المبني على رعاية المصالح ودرء المفاسد، فالخير كل الخير في تشجيع مبدأ العفو والصفح والتسامح، أو الصلح على مبالغ معقولة ترضي الطرفين، وفي الوقت نفسه تجبر مصاب الأولياء، وتردع الجاني عن سفك الدماء.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. أما بعد:

فإن الإسلام بتشريعاته وأحكامه ومبادئه قد راعى الضرورات الخمس، التي من بينها الحفاظ على النفس البشرية، فشرع ما فيه بقاؤها واستمرارها، وحرم ما فيه إزهاقها وإتلافها، وتوعد من اعتدى عليها بالعذاب الشديد؛ فقال جل في علاه: (مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ) (المائدة: ٣٢)، وقال سبحانه: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) (النساء: ٩٣) هذا في الآخرة، أما في الدنيا فجزاؤه وعقوبته القصاص، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى) (البقرة: ١٧٨) وقال تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة: ١٧٩). ومع هذا فالشارع الحكيم يتشوف إلى إعتاق النفوس، وتخليصها من القصاص، ويحرص على روح الجاني كما حرص قبل ذلك على روح المجني عليه، فرغب في العفو والصلح حتى في قضايا القتل العمد؛ حفاظا على النفس البشرية، ولو كانت جانية ومخطئة، وليدرا بذلك الكثير من الخصومات وآثارها، فلا يمكن لحكم القاضي - مهما اجتهد فيه وتوحي العدل والإنصاف - أن يزيل الكراهية

والشحناء من نفوس المتخاصمين، بينما الفصل عن طريق الصلح يكون حاسماً وقاطعاً للنزاع، وبه تصفو القلوب وتتآلف النفوس، ولهذا قال عمر صلى الله عليه وسلم: "ردوا الخصوم حتى يصطلحوا، فإن فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن"^(١).

فالصلح سبب مباشر للاجتماع والوحدة، ونبذ الاختلاف والتنازع والفرقة، بل قد يكون الصلح في بعض الأحيان مخرجاً مناسباً لكثير من القضايا المعقدة؛ ولذا حث عليه الشارع، وجعله من أفضل الأعمال التي تقرب إلى الله عز وجل، قال تعالى: (لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء: ١١٤).

والصلح عن القصاص على مبالغ مادية حق كفله الشارع لأولياء المجني عليه، ولكن دون أي مبالغة أو مغالاة كما حدث في الآونة الأخيرة، فإن من يرقب أحوال الناس اليوم، ويرصد الوقائع التي يتم التنازل فيها عن القصاص، يقف على مبالغات وتجاوزات وأحوال حملت البؤس والشقاء، وحولت هذه الصورة المشروعة إلى متاجرة وإذلال، ومزايدة ومعاندة، أذكت نار الفتنة، وولدت الشحناء والبغضاء، وأثقلت كاهل الجاني وأوليائه، وألجأهم إلى الذل والصغار باسترحام أهل الخير والإحسان، وهذا مما لا يمكن أن تأتي به الشريعة.

ومن هنا وجه خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بعدم المبالغة والمغالاة في المبالغ المادية مقابل التنازل عن القصاص، وبقدر لا ينبغي تجاوزه وهو خمسمائة ألف ريال؛ استشعاراً منه -

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلح - باب ما جاء في التحلل وما ينتج به من أجاز الصلح على الإنكار - (٦٦/٦)، وعبد الرزاق في مصنفه - كتاب البيوع - باب هل يرد القاضي الخصوم حتى يصطلحوا - (٣٠٣/٨) رقم ١٥٣٠٤، وابن أبي شيبة في مصنفه - كتاب البيوع والأقضية - باب في الصلح بين الخصوم - (٥٣٥/٤) رقم ٢٢٨٨٦. قال البيهقي: هذه الروايات عن عمر رضي الله عنه منقطعة.

حفظه الله- للبعد الاجتماعي لهذا الأمر وتبعاته، وما قد تؤول إليه الأمور في المستقبل، ومراعاة منه لمصلحة الطرفين، فهو قرار حكيم يجسد المقصد الشرعي المبني على رعاية المصالح ودرء المفاسد.

فالموضوع له واقع معاصر يعيشه الناس بين الفينة والأخرى، ويحظى بمتابعة القيادة الحكيمة، الأمر الذي يجعله جديراً بالاهتمام والبحث والدراسة، بغية الوصول إلى الحق، ورغبة في خدمة الموضوع من الناحيتين الشرعية والقضائية.

وقد اشتملت الدراسة على أحد عشر مبحثاً وخاتمة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف الصلح.

المبحث الثاني: تعريف القتل العمد.

المبحث الثالث: الفرق بين العفو والصلح.

المبحث الرابع: مشروعية الصلح في الجنايات.

المبحث الخامس: من يملك الصلح في الجناية على النفس.

المبحث السادس: اشتراط رضا الجاني في الصلح.

المبحث السابع: الصلح عن القصاص في النفس بمبالغ باهظة.

المبحث الثامن: تحديد ولي الأمر بدل الصلح بمبلغ معين.

المبحث التاسع: مصالحه بعض أولياء الدم للجاني على مبلغ معين دون بعضهم الآخر.

المبحث العاشر: عجز الجاني عن سداد المبلغ المصالح عليه.

المبحث الحادي عشر: دور القاضي في قضايا الصلح عن القصاص.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي تصلت إليها في البحث.

أسأل الله أن يوفقنا للصواب، وأن يجنبنا الزلل، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

المبحث الأول

تعريف الصلح

أ) تعريف الصلح في اللغة:

الصلح، بضم الصاد وسكون اللام: التوفيق والسلم، وهو اسم بمعنى المصالحة والتصالح، خلاف المخاصمة والتخاصم. والصلح يختص بإزالة النفاذ بين الناس، وإعادة المودة بين طرفين متدابرين، والحكم بين فئتين متنازعتين.

يقال: صالحه مصالحة وصلاحا، واصطلحا، واصالحا، وتصالحا، وهم لنا صلح، أي مصالحون^(١).

وأمثله هذا المعنى في القرآن كثيرة؛ منها قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٢٤)، وقوله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) (النساء: ١٢٨) وقوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) (الأنفال: ١)، وقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ) (الحجرات: ١٠).

ويطلق الصلح ويراد به خلاف الفساد، قال ابن فارس: "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد. يقال: صلح الشيء يصلح صلاحا، ويقال: صلح

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (ص ٥٥٠)، الصحاح (١/ ٣٤١)، مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤٨٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص ١٥٥)، المطلع على أبواب المقنع (ص ٢٥٠)، لسان العرب (٧/ ٣٨٤)، المصباح المنير (ص ١٣٢)، القاموس المحيط (ص ٢٢٩)، تاج العروس (٢/ ١٨٢).

صلوحاً^(١). وفي القاموس: "الصلاح: ضد الفساد، كالصلوح، وهو صلح - بالكسر - وصالح وصيلح. وأصلحه: ضد أفسده"^(٢).

ومن أمثلة هذا المعنى في القرآن؛ قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) (البقرة: ٢٢٠)، وقوله تعالى: (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ) (النمل: ٤٨).

جاء في فتح القدير: "الصلح في اللغة: اسم للمصالحة التي هي المسالمة خلاف المخاصمة، وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال، فمعناه دال على حسنه الذاتي"^(٣).

وفي المجموع: "الصلح هو التوفيق، ومنه صلح الحديبية، والصلاح هو الخير والصواب"^(٤).

وفي مطالب أولي النهي: "الصلح لغة: التوفيق والسلم - بفتح السين وكسرهما - أي قطع المنازعة، وهو من أكبر العقود فائدة؛ لما فيه من الائتلاف بعد الاختلاف، وقطع النزاع والشقاق"^(٥).

ب) تعريف الصلح في الاصطلاح:

تعددت عبارات الفقهاء وتنوعت في تعريف الصلح، وسأكتفي بتعريف واحد لكل مذهب من المذاهب الأربعة.

تعريف الحنفية: عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي^(١).

(١) معجم مقاييس اللغة (ص ٥٥٠).

(٢) القاموس المحيط (ص ٢٢٩).

(٣) فتح المقادير (٢٢/٧).

(٤) تكملة المجموع للمطيعي (١٣ / ٦٦).

(٥) مطالب أولي النهي (٤ / ٣٣٥).

تعريف المالكية: انتقال عن حق أو دعوى بعوض؛ لرفع نزاع أو خوف وقوعه^(٢).

تعريف الشافعية: عقد يحصل به قطع النزاع^(٣).

تعريف الحنابلة: معاقدة يتوصل بها إلى الإصلاح بين المختلفين^(٤).

وهذه التعريفات متقاربة المعنى مع اختلاف يسير في العبارات، إلا أن تعريف المالكية أشمل؛ لكونه لم يجعل الصلح رافعا للنزاع فقط، بل جعله مانعا لوقوعه أيضا، ففي التعبير بـ(خوف وقوعه) إشارة إلى جواز الصلح لتوقي منازعة غير قائمة بالفعل، ولكنها محتملة الوقوع، فأدخلوا في مفهوم الصلح ما يسمى بالصلح الوقائي المانع من وقوع النزاع مستقبلا^(٥).

تعريف القتل العمد

أ) تعريف القتل لغة:

للقتل في اللغة معان كثيرة، منها:

- الإماتة وإزهاق الروح، يقال: قتله قتلا؛ أي أماته وأزهق روحه.

- المزج: تقول: قتلت الشراب؛ أي مزجته بالماء.

- التجربة: يقال: رجل مقتل؛ أي مجرب للأمور، يعني الذي جرب الأمور وعرفها.

(١) تبين الحقائق (٢٩/٥)، فتح القدير (٢٣/٧)، اللباب في شرح الكتاب (١٦٢/٢)، حاشية ابن عابدين (٨/٣٥٢).

(٢) شرح حدود ابن عرفة (٤٢١/٢).

(٣) مغني المحتاج (١٧٧/٢)، نهاية المحتاج (٣٧١/٤).

(٤) المغني (٥/٧)، كشاف القناع (٣٩٠/٣)، شرح منتهى الإرادات (٤٠٧/٣).

(٥) انظر: الموسوعة الفقهية (٣٢٣/٢٧)، الصلح القضائي (ص ١٥).

-التزين: يقال: تقتلت المرأة للرجل؛ أي تزينت وتثنت في مشيتها.

-اللعن: يقال: قاتله الله؛ أي لعنه^(١). والمعنى اللغوي المناسب لهذا البحث هو المعنى الأول.

ب) تعريف القتل اصطلاحاً:

-فعل من العباد تزول به الحياة^(٢).

-فعل يحصل به زهوق الروح^(٣).

-الفعل المزهق؛ أي القاتل للنفس^(٤).

وبهذا يتبين أن معنى القتل في الاصطلاح لا يختلف عن معناه المشهور في اللغة، فهو إماتة وإزهاق للروح وهدم للبنية الإنسانية.

ج) تعريف العمد:

العمد في اللغة: القصد، يقال: تعمدته وتعمد له وعمد إليه وله؛ أي قصده.

والعمد نقيض الخطأ في القتل وغيره.

ويقال: فعلت ذلك عمداً على عين؛ وعمد عين؛ أي بجذ ويقين^(٥).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(١).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (ص ٨٤٤)، الصحاح (٢/ ١٣٣٩)، لسان العرب (١١/ ٣٤ - ٣٦)، المصباح المنير (ص ١٨٧)، القاموس المحيط (ص ١٠٤٦).

(٢) فتح القدير (٨/ ٢٤٤).

(٣) التعريفات (ص ١٧٢).

(٤) مغني المحتاج (٤/ ٣).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة (ص ٦٧٤)، الصحاح (١/ ٤٣٣)، القاموس المحيط (ص ٣٠١).

د) تعريف القتل العمد.

للفقهاء عبارات متنوعة في تعريف القتل العمد وتحديد حقيقته؛ ولذا سأكتفي بتعريف واحد لكل مذهب من المذاهب الأربعة.

تعريف الحنفية: ما تعمد ضربه بسلاح أو ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء؛ كالخدد من الخشب والحجر، وكالنار.

هذا التعريف على رأي الإمام، وعليه الفتوى، وقال صاحبان: القتل بالمثل كالحجر العظيم أو الخشب العظيمة عمد^(٢).

تعريف المالكية: ما قصد به إتلاف النفس بآلة تقتل غالبا من محدد أو مطلق، أو بإصابة المقتل، أو غير ذلك مما يقصد إلى القتل، ولو لطمه أو وكزة إذا كان ذلك على وجه الشائبة والشر والعداوة، لا على وجه اللعب والتأديب، فهذا سبيله سبيل الخطأ^(٣).

تعريف الشافعية: هو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا؛ بجراح أو مطلق^(٤).

تعريف الحنابلة: أن يقصد من يعلمه آدميا معصوما فيقتله بما يغلب على الظن موته به^(٥).

(١) الموسوعة الفقهية (٣٠ / ٣٠٧).

(٢) انظر: تبين الحقائق (٩٧ / ٦)، فتح القدير (٨ / ٢٤٥)، اللباب في شرح الكتاب (٣ / ١٤١ - ١٤٢)، حاشية ابن عابدين (١٠ / ١٥٦).

(٣) انظر: الكافي (٢ / ١٠٩٥)، عقد الجواهر الثمينة (٣ / ٢٢٣)، القوانين الفقهية (ص ٢٥٥)، شرح حدود ابن عرفة (٢ / ٦١٣).

(٤) انظر: الأم (٧ / ١٤)، مغني المحتاج (٤ / ٣)، نهاية المحتاج (٧ / ٢٣٥).

(٥) انظر: المبدع (٨ / ٢٤١)، كشف القناع (٥ / ٥٠٥)، الروض المربع (٧ / ١٦٦).

والمأمل في هذه التعريفات يدرك أن الفقهاء قد اعتمدوا في إثبات العمد على الآلة المستعملة في القتل؛ باعتبارها دليلاً على توافر القصد وعدم توافره، إلا أنهم اختلفوا في تحديد آلة القتل العمد، فنجد أن الإمام أبا حنيفة قد اشترط في الآلة أن تكون من السلاح، أو ما أجري مجراه في تفريق أجزاء الجسم، فعنده إن استعمل الجاني آلة محددة كان القتل عمداً، وإن استعمل آلة ثقيلة كان القتل شبه عمد. أما الشافعية، والحنابلة، والصاحبان من الحنفية، فقد اشترطوا في الآلة أن تكون مما يقتل غالباً، سواء أكان القتل بمحدد أم بمثقل.

أما المالكية فكل فعل عدوان أحداث وفاة هو عمد عندهم؛ سواء أكان بآلة تقتل غالباً من محدد أو مثقل، أم بآلة لا تقتل غالباً كالعصا والسوط واللطمة والوكزة، وسواء قصد الجاني بالضرب قتل المجني عليه، أم لم يقصد القتل وإنما قصد مجرد الضرب، ففي كل ذلك القود إن فعل ذلك لعداوة أو غصب، وأما إن فعله على وجه اللعب أو التأديب، وبآلة لا تقتل غالباً، فهو من القتل الخطأ. فالقتل عندهم نوعان: عمد وخطأ، وأنكر مالك شبه العمد، وجعله من قسم العمد.

فصور القتل العمد محصورة عند الحنفية في نطاق ضيق، وفي المقابل توسع المالكية فلا حصر للصور عندهم، وأما الشافعية والحنابلة فوسط بين الفريقين، فلا إفراط ولا تفريط؛ فكان قولهم هو المختار.

المبحث الثالث

الفرق بين العفو والصلح

يتلخص الفرق بين العفو والصلح في نقطتين:

الأولى: أن العفو يكون من طرف واحد، والصلح من طرفين.

الثانية: أن الصلح إسقاط بمقابل، وأما العفو فهو إسقاط دون مقابل.

فائدة: التنازل عن القصاص إلى الدية صلحا لا عفوا عند أبي حنيفة ومالك؛ لأن الواجب بالعمد عندهما هو القصاص عينا، والدية لا تجب إلا برضا الجاني، فإسقاط القصاص إلى الدية يقتضي رضا الطرفين، فهو صلح لا عفو، أما الشافعي وأحمد فيعتبران ذلك عفوا لا صلحا؛ لأن الواجب عندهما أحد شيئين: القصاص أو الدية، فمن تنازل عن القصاص مجانا فقد تنازل عن حق له، ومن تنازل عن القصاص دون الدية فقد تنازل عن حق وتمسك بحق، فالخيار للولي دون حاجة لرضا الجاني، ومن ثم كان التصرف إسقاطا من طرف واحد فهو عفو^(١).

وقيل: إن إسقاط القصاص بلا مقابل عفو، وأما التنازل عن القصاص إلى الدية أو إلى أي مال معين؛ فصالح لأن يكون عفوا أو صلحا، فمتى كان المتنازل عن القصاص إلى المال

(١) انظر: بدائع الصنائع (٨/ ٨٢)، بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٠)، مغني المحتاج (٤/ ٤٨)، كشف القناع (٥/ ٥٤٣)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢/ ١٤٧، ٢٢٧)، أحكام الصلح في الشريعة الإسلامية (ص ٢٥٠)، الصلح عن الجنايات (ص ١١)، مسقطات القصاص في النفس (ص ٩٥).

متنازلاً بقصد ترك حقه تسامحاً؛ كان ذلك عفواً، ومتى كان المتنازل له مصلحة في المال، أو مجبراً معنوياً على التنازل؛ كان ذلك صلحاً، فالفارق بين العفو والصلح هو الجانب المعنوي الأدبي، وليس العوض المادي^(١).

(١) انظر: الصلح وأثره في إنهاء الخصومة (ص ٤٣)، الصلح في الجنايات (ص ٧٥).

المبحث الرابع

مشروعية الصلح في الجنايات

ثبتت مشروعية الصلح بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول، وتضافرت الأدلة على ذلك؛ فمنها ما هو دال على مشروعية الصلح عموماً، ومنها ما هو خاص بمشروعية الصلح في الجنايات.

وسأذكر بعضاً من الأدلة الدالة على مشروعية النوعين: الصلح على وجه العموم، والصلح في الجنايات على وجه الخصوص.

أولاً: الأدلة الدالة على مشروعية الصلح عموماً:

أ) من الكتاب:

١ - قوله تعالى: (لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ) (النساء: ١١٤).

قال القاضي أبو الوليد ابن رشد: "وهذا عام في الدماء والأموال والأعراض، وفي كل شيء يقع التداعي والاختلاف فيه بين المسلمين"^(١).

والمراد من الإصلاح بين الناس: التآليف بينهم بالمودة إذا تفاسدوا من غير أن يجاوز في ذلك حدود الشرع الشريف^(٢).

(١) المقدمات الممهدة (٢/ ٥١٥).

(٢) روح المعاني للآلوسي (٥/ ١٤٥).

٢- قوله تعالى: (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) (النساء: ١٢٨).

فقد أفادت الآية مشروعية الصلح، حيث إنه سبحانه وصف الصلح بأنه خير، ولا يوصف بالخيرية إلا ما كان مشروعاً مأذوناً فيه^(١).

٣- قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٩) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (الحجرات: ٩-١٠).

قال الشيخ ابن عثيمين-رحمه الله:- "فأصلحو بينهما"؛ أي اسعوا إلى الصلح بكل وسيلة حتى ولو كان ببذل المال والتنازل عن الحق لأحدهما عن الآخر؛ لأن الصلح لا بد فيه من أن يتنازل أحد الطرفين عما يريد من كمال حقه، وإلا لما تم الصلح"^(٢).

ب) من السنة:

١- عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالاً أو أحل حراماً"^(٣).

(١) الموسوعة الفقهية (٢٧/ ٣٢٥).

(٢) تفسير القرآن الكريم (ص ٣٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٦٦)، وأبو داود في كتاب الأقضية- باب في الصلح (٤/ ١٩) رقم (٣٥٩٤)، والترمذي في كتاب الأحكام- باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس (٣/ ٢٧) رقم (١٣٥٢)، وابن ماجه في كتاب الأحكام- باب الصلح - (٢/ ٧٨٨) رقم (٢٣٥٣). والحديث متكلم فيه إلا أن الترمذي قال عنه: حديث حسن صحيح. وقال الشوكاني في نيل الأوطار (٥/ ٣٣٢): "ولا يخفى أن الأحاديث

فالحديث واضح الدلالة على مشروعية الصلح.

٢- عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك، فقال: "اذهبوا بنا نصلح بينهم" ^(١).

٣- عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن أناسا من بني عمرو بن عوف، كان بينهم شيء، فخرج إليهم النبي صلى الله عليه وسلم في أناس من أصحابه يصلح بينهم" ^(٢).

ففي هذا دليل على مشروعية الصلح، حيث فعله النبي صلى الله عليه وسلم إذ خرج مع بعض أصحابه للإصلاح بين المتخاصمين.

٤- عن أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، فينمي" ^(٣) خيرا أو يقول خيرا" ^(٤).

قال ابن شهاب: "ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها" ^(٥).

المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا". وصححه الألباني في إرواء الغليل (٥/ ١٤٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح- باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح- (٢/ ٩٥٨ / رقم ٢٥٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلح- باب ما جاء في الإصلاح بين الناس- (٢/ ٩٥٧ / رقم ٢٥٤٤)، ومسلم في كتاب الصلاة- باب تقدم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقدم (١/ ٣١٦ / رقم ٤٢١).

(٣) قوله: فينمي- بفتح أوله وكسر الميم؛ أي يبلغ، تقول: نمت الحديث أتميه؛ إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٩٤٣، فتح الباري ٥/ ٣٥٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلح- باب: ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس- (٢/ ٩٥٨ / رقم ٢٥٤٦)، ومسلم في كتاب البر والصلة والأدب- باب تحريم الكذب وبيان المباح منه- (٤/ ٢٠١١ / رقم ٢٦٠٥).

(٥) صحيح مسلم- كتاب البر والصلة والأدب- باب تحريم الكذب وبيان المباح منه- (٤/ ٢٠١١ / رقم ٢٦٠٥).

وهذا واضح الدلالة على مشروعية الصلح؛ إذ أبيض فيه الكذب، والكذب لا يباح إلا في أمر مشروع فيه فوائد عظيمة، والصلح من أكبر العقود فائدة للناس؛ لما فيه من قطع النزاع والشقاق، وإحلال الوفاق والوئام^(١).

ج) أما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على مشروعية الصلح في الجملة، وإن كان بينهم اختلاف في جواز بعض صورته^(٢).

د) وأما المعقول:

فهو أن الصلح رافع لفساد واقع أو متوقع، إذ أكثر ما يكون الصلح عند النزاع، والنزاع سبب الفساد، والصلح يهدمه ويرفعه، ولهذا كان من أجل المحاسن^(٣).

ولأن العقود على الإطلاق إنما شرعت للحاجة، والحاجة إلى الصلح أمس وأحوج؛ لانه يندفع به الشر ويحل الخير محل ذلك، فتزول الأحقاد والبغضاء من نفوس الناس^(٤).

ولأن الصلح من أكبر العقود فائدة؛ لما فيه من قطع النزاع والشقاق، ولذلك حسن وأبيض فيه الكذب؛ لكونه يدعو إلى المسالمة والمحبة بين أفراد المجتمع^(٥).

فهذا كله من أهم مقاصد الشريعة الغراء، التي تسعى إلى إصلاح الأفراد والجماعات.

(١) انظر: كشف القناع (٣/ ٣٩١)، مطالب أولي النهي (٤/ ٣٣٥).

(٢) انظر: تحفة الفقهاء (٣/ ٢٤٩)، بداية المجتهد (٤/ ١٤٦٧)، مغني المحتاج (٢/ ١٧٧)، تحاية المحتاج (٤/ ٣٧١)، المغني (٧/ ٥)، الموسوعة الفقهية (٢٧/ ٣٢٥).

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية (٢٧/ ٣٢٥).

(٤) انظر: تبين الحقائق (٥/ ٣٠).

(٥) انظر: كشف القناع (٣/ ٣٩١)، أحكام الصلح في الشريعة الإسلامية (ص ٣٠).

ثانيا: الأدلة الدالة على مشروعية الصلح في الجنايات خاصة:

أ) من الكتاب:

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ
وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ
تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة: ١٧٨).

وجه الدلالة: روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن الآية نزلت في الصلح عن دم العمد^(١).

ب) من السنة:

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من
قتل مؤمنا متعمدا دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي:

(١) انظر: تبين الحقائق (٦/ ١١٣)، فتح القدير (٧/ ٣٢)، تبين المسالك (٤/ ٤٢٨). والذي ثبت عن ابن عباس رضي
الله عنه أنه قال: "كانت في بني اسرائيل قصاص، ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ
وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) قال ابن عباس: "فالعفو أن
يقبل الدية في العمد" أخرجه البخاري في كتاب الديات - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين (٦/ ٢٥٢٣) رقم
٦٤٨٧. وقبول الدية في العمد صلح لا عفو عند الحنفية والمالكية؛ ولذا رووا عن ابن عباس رضي الله عنه أن الآية
نزلت في الصلح عن دم العمد.

ثلاثون حقة^(١)، وثلاثون جذعة^(٢)، وأربعون خلفه^(٣)، وذلك عقل العمد، وما صالحوا عليه فهو لهم، وذلك تشديد العقل^(٤)."

قال الشوكاني: "يدل هذا الحديث على جواز الصلح في الدماء بأكثر من الدية"^(٥).

٢- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقاً^(٦) فلاحه^(٧) رجل في صدقته، فضربه أبو جهم فشجه^(٨)، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: القود يا رسول الله. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لكم كذا وكذا" فلم يرضوا، فقال: "لكم كذا وكذا" فلم يرضوا، فقال: "لكم كذا وكذا" فرضوا،..."^(٩).

(١) الحققة من الإبل: هي التي دخلت في السنة الرابعة، وسميت بذلك؛ لأنها استحققت الركوب والتحميل. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٢٢١).

(٢) الجذعة: هي التي دخلت في السنة الخامسة. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ١٤٣).

(٣) الخلفة: هي الحامل من النوق. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٢٨٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٨٣/٢)، والترمذي في كتاب الديات - باب ما جاء في الدية كم هي في الإبل (٣/٦٤ رقم ١٣٨٧)، وابن ماجه في كتاب الديات - باب من قتل عمدا فرضوا بالدية، (٢/٨٧٧ رقم ٢٦٢٦)، والدارقطني في السنن - كتاب الحدود والديات - (٣/١٧٧ رقم ٢٧٥)، قال عنه الترمذي: حديث حسن غريب. وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٧/٢٥٩).

(٥) نيل الأوطار (٥/٣٣٦).

(٦) المصدق: العامل الذي يجمع الزكاة (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٥١١).

(٧) لاجه: أي خاصمه ونازعه، واللجاج والملاجة: التماذي في الخصومة. (انظر: معالم السنن ١٩/٤، الصحاح ١/٣٠٨).

(٨) الشجة: الجرح في الرأس أو الوجه دون غيرهما. (انظر: معجم لغة الفقهاء ص ٢٥٨).

(٩) أخرجه أبو داود في كتاب الديات - باب العامل يصاب على يديه خطأ (٤/٦٧٢ رقم ٤٥٣٤)، والنسائي في كتاب القسامة - باب السلطان يصاب على يده - (٦/٣٤٦ رقم ٦٩٥٤)، وابن ماجه في كتاب الديات - باب الجراح يفتدي بالقود - (٢/٨٨١ رقم ٢٦٣٨)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢/٩٦ رقم ٢١٣٣).

قال الخطابي: "وفيه دليل على جواز إرضاء المشجوع بأكثر من دية الشجة إذا طلب المشجوع القصاص"^(١).

ج) أما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على مشروعية الصلح عن دم العمد^(٢).

د) وأما المعقول:

فقد دل العقل على مشروعية الصلح في الجنايات من وجهين:

الأول: أن القصاص حق ثابت للورثة، يجري فيه العفو مجانا، فكذا تعويضا؛ لاشتماله على الأوصاف الجميلة من إحسان الولي وإحياء القتاتل^(٣).

الثاني: أن حق استيفاء القود قد يؤول إلى المال عند تعذر الاستيفاء، فيصح إسقاطه بمال بطريق الصلح كحق الرد بالعيب، وهذا بخلاف حد القذف فإنه لا يؤول إلى المال بحال^(٤).

(١) معالم السنن (٤ / ١٩).

(٢) انظر: فتح القدير (٨ / ٢٧٥)، النوادر والزيادات (١٤ / ١٢٦)، مغني المحتاج (٤ / ٥٠)، المغني (١١ / ٥٩٥)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢ / ١٤٧)، الفقه الإسلامي وأدلته (٧ / ٥٦٩٥)، الصلح عن الجنايات (ص ٢٠).

(٣) تبين الحقائق (٦ / ١١٣)، فتح القدير (٨ / ٢٧٥).

(٤) المبسوط (٩ / ٢١).

المبحث الخامس

من يملك الصلح في الجناية على النفس

يملك الصلح من يملك حق القصاص وحق العفو؛ وهو ولي الدم، قال تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (الإسراء: ٣٣).

وقد اختلف الفقهاء في تحديد أولياء الدم الذين لهم حق الصلح والعفو عن القصاص على أربعة أقوال:

القول الأول: أن أولياء الدم هم جميع الورثة من ذوي الأنساب والأسباب، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، صغارا كانوا أم كبارا؛ وبه قال الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: أن أولياء الدم هم العصبة الذكور؛ وبه قال المالكية^(٤)، ووجهه عند الشافعية^(٥)، ورواية عند الحنابلة^(٦) اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧).

(١) انظر: المبسوط (٢٦/ ١٥٧)، بدائع الصنائع (٨/ ٨٤)، تبيين الحقائق (٦/ ١١٤)، فتح القدير (٨/ ٢٥٩)، حاشية ابن عابدين (١٠/ ٢٢٤).

(٢) انظر: الأم (٧/ ٣٣)، الحاوي الكبير (١٢/ ١٠٠)، العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٥٥)، روضة الطالبين (٧/ ٨٣)، مغني المحتاج (٤/ ٣٩).

(٣) انظر: المغني (١١/ ٥٨١)، المبدع (٨/ ٢٨٤)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥/ ١٦٠)، كشف القناع (٥/ ٥٣٥).

(٤) انظر: بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٢)، القوانين الفقهية (ص ٢٥٧)، مواهب الجليل (٨/ ٣٢٠)، الخرشي (٨/ ٢١)، حاشية الدسوقي (٤/ ٢٢٧)، تبيين المسالك (٤/ ٤١٩).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٥٥)، روضة الطالبين (٧/ ٨٣).

(٦) انظر: المبدع (٨/ ٢٨٥)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥/ ١٦١).

(٧) الاختيارات الفقهية (ص ٢٤٤).

إلا أن المالكية نصوا على أن للنساء الحق في الصلح والعفو عن القصاص بشروط ثلاثة:

١- أن يكن وارثات كالبنات والأخت.

٢- أن لا يساويهن عاصب في الدرجة، كالبنات مع الابن، فإنه لا حق لها في القصاص، والحق فيه للابن وحده.

٣- أن يرثن بالتعصيب لو فرض كونهن ذكورا، كالبنات والأخت الشقيقة أو لأب، أما الزوجة والجدة لأم والأخت لأم، فلا قصاص لهن مطلقاً^(١).

القول الثالث: أن أولياء الدم هم الورثة بالنسب دون السبب، فيخرج بذلك الزوجان؛ قال به ابن سيرين^(٢)، وابن أبي ليلى^(٣)، وهو وجه عند الشافعية^(٤).

القول الرابع: أن أولياء الدم هم أهل المقتول وأقاربه - وهم الذين يعرف المقتول بالانتماء إليهم - يستوي في ذلك الورثة وغيرهم؛ وبه قال الظاهرية^(٥).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (الإسراء: ٣٣).

(١) انظر: الشرح الصغير (٤/ ٣٦٠-٣٦١)، حاشية الدسوقي (٤/ ٢٢٩)، تبين المسالك (٤/ ٤٢٠).

(٢) انظر: نيل الأوطار (٧/ ٤٠).

(٣) انظر: تبين الحقائق (٦/ ١١٤)، المحلى (١٢/ ٢٤٣).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٥٥)، روضة الطالبين (٧/ ٨٣).

(٥) انظر: المحلى (١٢/ ٢٤٧-٢٤٩).

- وجه الدلالة: أن المراد بالولي ههنا الوارث متى وجد^(١). قال الشافعي: "فكان معلوما عند أهل العلم ممن خوطب بهذه الآية: أن ولي المقتول من جعل الله له ميراثا منه"^(٢).
- ٢- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "على المقتولين^(٣) أن ينحجزوا^(٤) الأول فالأول، وإن كانت امرأة"^(٥).
- ففي الحديث دلالة على أن عفو أي وارث وإن كان امرأة مسقط للقود، فإذا عفت المرأة سقط القصاص، ووجب على بقية الورثة أن ينحجزوا ويمتنعوا عن طلب القود من القاتل^(٦).
- ٣- عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فمن قتل له قتيل فأهله بين خيرتين؛ إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية"^(٧).

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٢٢٣)، فتح القدير للشوكاني (٣ / ٢٨١).

(٢) الأم (٧ / ٣٣).

(٣) على المقتولين: أي على أولياء المقتول الطالبين القود. انظر: نيل الأوطار (٧ / ٤٠)، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢ / ٢٧٩). وسبب تسميتهم بالمقتولين كما قال الخطابي: "يشبه أن يكون معنى المقتولين هنا: أن يطلب أولياء القتل القصاص، فيمتنع القتلة، فينشأ بينهم الحرب والقتال من أجل ذلك". معالم السنن (٤ / ٢٠).

(٤) ينحجزوا: أي يمتنعوا ويكفوا عن القود يعفو أحدهم ولو كان امرأة. انظر: معالم السنن (٤ / ٢٠)، شرح الزركشي (١٠٨ / ٦)، نيل الأوطار (٧ / ٤٠)، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢ / ٢٧٩).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الديات - اب عفو النساء عن الدم - (٤ / ٦٧٥ / رقم ٤٥٣٨)، وقال: "بلغني أن عفو النساء في القتل جائز إذا كانت إحدى الأولياء". وأخرجه النسائي في كتاب القسامة - باب عفو النساء عن الدم (٦ / ٣٥٠ / رقم ٦٩٦٤)، والبيهقي في السنن الكبرى - كتاب الجنایات - باب عفو بعض الأولياء عن القصاص دون بعض - (٨ / ٥٩). قال عنه ابن حزم في المحلى (١٢ / ٢٤١): "الخبر لا يصح". وضعفه أيضا الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ٤٥٥ / رقم ٩٨١).

(٦) انظر: معالم السنن (٤ / ٢٠)، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠).

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الديات - باب ولي العمد يرضى بالدية - (٤ / ٦٤٣ / رقم ٤٥٠٤)، والترمذي في أبواب الديات - باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو - (٣ / ٧٦ / رقم ١٤٠٦)، والدارقطني في السنن - كتاب الحدود والديات - (٣ / ٩٦ / رقم ٥٥). وهو في الصحيحين بلفظ: "من قتل له قتيل فهو بخير النظرين؛ إما أن يودي وإما أن يقاد". أخرجه البخاري في كتاب الديات - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين - (٦ / ٢٥٢٢ / رقم ١٦٣).

فهذا الحديث عام في جميع أهل الميت، والمرأة من أهله؛ بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من يعذرني من رجل قد بلغني عنه أذاه في أهلي، والله ما علمت على أهلي إلا خيراً"^(١) يريد عائشة رضي الله عنه^(٢).

قال البغوي: "وفي قوله: "فأهله بين خيرتين" دليل على أن القصاص والدية تثبت لجميع الورثة من الرجال والنساء"^(٣).

٤- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها، وهم يقتلون قاتلها"^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين العقل وبين ولاية الدم؛ فالعقل على العصبه؛ الوارث منهم وغير الوارث، أما ولاية الدم فهي لمن حاز الميراث^(٥).

٦٤٨٦، ومسلم في كتاب الحج- باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد، على الدوام- (٢/ ٩٨٨/ رقم ١٣٥٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي- باب حديث الإفك- (٤/ ١٥١٧/ رقم ٣٩١٠)، ومسلم في كتاب التوبة- باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف- (٤/ ٢١٢٩/ رقم ٢٧٧٠).

(٢) المغني (١١/ ٥٨١).

(٣) شرح السنة (٧/ ٣٠٣).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الديات- اب ديات الاعضاء (٤/ ٦٩١/ رقم ٤٥٦٤)، والنسائي في كتاب القسامة- باب كم دية شبه العمد- (٦/ ٣٥٤/ رقم ٦٩٧٦)، وابن ماجه في كتاب الديات- باب عقل المرأة على عصبتها- (٢/ ٨٨٤/ رقم ٢٦٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى- كتاب الجنائيات- باب ميراث الدم والعقل- (٨/ ٥٨)، وحسنه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣/ ٩٩٤/ رقم ٤٤٦٨).

(٥) انظر: أسباب سقوط العقوبة (ص ١٠٠)، الصلح في الجنائيات (ص ٩٤).

٥- روى زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قتل قتيلاً، فجاء ورثة المقتول ليقتلوه، فقالت أخت المقتول - وهي امرأة القاتل -: قد عفوت عن حقي من زوجي. فقال عمر: الله أكبر، عتق الرجل من القتل^(١).

٦- أن كل واحد من الورثة من غير تفريق يملك العفو عن الدية، فكذلك الدم^(٢).

أدلة القول الثاني:

١- قوله تعالى: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (الإسراء: ٣٣).

وجه الدلالة: أن اسم الولي ورد بلفظ التذكير، مما يدل على اشتراط الذكورة في الولاية، وأنه لا مدخل للنساء في القصاص^(٣).

ونوقش: بأن اسم الولي يطلق على المرأة كما يطلق على الرجل، فالمراد جنس الولي، فيستوي فيه المذكر والمؤنث^(٤).

٢- أن القصاص شرع للتناصر ودفع العار عن النسب، فاختص به العصابات، كولاية النكاح^(٥).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه - كتاب العقول - باب العفو - (١٠/١٣ / رقم ١٨١٨٨)، وعزاه بعض الفقهاء إلى أبي داود؛ كابن قدامة في المغني (١١/ ٥٨٢) وليس كذلك. قال عنه الألباني في الإرواء (٧/ ٢٧٩): "صحيح، ولم أره عند أبي داود بعد مزيد البحث عنه، وما أظنه رواه".

(٢) انظر: بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٢)، الأم (٧/ ٣٣)، المغني (١١/ ٥٨٢).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٢٣)، تبيين المسالك (٤/ ٤٢٠).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٢٣)، الحاوي الكبير (١٢/ ١٠١)، المصباح المنير (ص ٢٥٨).

(٥) انظر: المعونة (٣/ ٩٣٩)، العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٥٥)، تكملة المجموع للمطيعي (٢٠/ ٣٦٩)، المغني (١١/ ٥٨١)، نيل الأوطار (٧/ ٤٠).

ونوقش: بأن القصاص بالإضافة إلى كونه شرع لدفع العار، فهو أيضا شرع للتشفي والانتقام، والنساء لهن حق في ذلك، كما أنه لا يلزم من عدم التناصر عدم الإرث للقصاص، فالصغير يرث القصاص وهو ليس من أهل التناصر^(١).

٣- أن المرأة ليست من أهل الولاية في كثير من الأمور كالقضاء والنكاح؛ فلم تكن لها ولاية العفو عن القصاص قياسا على ذلك^(٢).

ونوقش: بأن انتفاء ولاية المرأة في بعض الحالات لا يستلزم انتفاء ولايتها في جميع الحالات، بدليل ثبوت ولايات عديدة لها، كولايتها على مالها، وعلى الوقف وغيره^(٣).

أدلة القول الثالث:

١- عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فمن قتل له قتيل فاهله بين خيرتين،..."^(٤).

وجه الدلالة: أن المراد بالأهل في هذا الحديث ذوو رحم الميت فحسب، فلا يدخل فيهم الزوجان^(٥).

ونوقش: بأن لفظ الأهل عام يشمل الزوج والزوجة^(٦)، وتخصيصه بذوي الأرحام لا دليل عليه^(١).

(١) انظر: تبين الحقائق (٦ / ١١٤)، العفو عن العقوبة (ص ١٧٠).

(٢) انظر: القصاص في النفس (ص ١٦٣).

(٣) انظر: القصاص في النفس (ص ١٦٣)، العفو عن العقوبة (ص ١٧٠).

(٤) سبق ترجمته (ص ١٩).

(٥) انظر المغني (١١ / ٥٨١)، الصلح في الجنائيات (ص ٩٥).

(٦) انظر: ص ١٦٦ من هذا البحث.

٢- أن القصاص شرع للتشفي، فيثبت حق القصاص والعفو لجميع الورثة إلا الزوجين؛ استناداً إلى انقطاع صلة الزوجية بالموت، وإذا انقطعت الصلة، فلا حاجة إلى التشفي^(٢).

ونوقش: بأن القصاص لم يشرع للتشفي فحسب، بل شرع أيضاً لحفظ الدماء؛ بدليل قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة: ١٧٩)^(٣).

ثم إنه رغم زوال الزوجية، فإن آثارها لا تزال باقية، بدليل بقاء التوارث فيما بينهما، ومن جملة ما يورث بينهما الدية، وهي بدل عن القصاص، وملك البدل يستلزم ملك المبدل منه، فكما أن زوال الزوجية بالموت لم يمنع استحقاق الدية، فكذلك لا يمنع استحقاق القود والعفو^(٤).

دليل القول الرابع:

عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج؛ أن محمية بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر، ففترقا في النخل، فقتل عبد الله بن سهل، فاتهموا اليهود، فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومحيصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغر منهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كبر كبر"^(٥) أو قال: "ليبدأ الأكبر"، فتكلما في أمر صاحبهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقسم خمسون

(١) انظر: الصلح في الجنايات (ص ٩٦).

(٢) انظر: تبين الحقائق (٦ / ١١٤)، العزيز شرح الوجيز (١٠ / ٢٥٥)، تكملة المجموع للمطيعي (٢٠ / ٣٦٣)، نيل الأوطار (٧ / ٤٠).

(٣) انظر: نيل الأوطار (٧ / ٤٠).

(٤) أنظر: المغني (١١ / ٥٨٢)، المبدع (٨ / ٢٨٣)، العفو عن العقوبة (ص ١٦٨).

(٥) كبر الكبر: أي قدموا الأكبر؛ إرشاداً إلى الأدب في تقديم الأسن. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٧٨٨).

منكم على رجل منهم فيدفع برمته" ^(١) فقالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟! قال: "فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم" قالوا: يا رسول الله! قوم كفار. قال فوداه ^(٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله" ^(٣).

وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الحق في طلب الدم لابن العم؛ لكبر سنه، كما جعله للأخ، مع أن ابن العم هنا ليس وارثاً، وإذا كان طلبه معتبراً في استيفاء القصاص؛ وجب أن يكون عفوه وصلحه كذلك معتبراً ^(٤).

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم الأكبر هنا قبل معرفته بموضوع المطالبة، ومن ثم فالتقديم هنا كان احتراماً لكبر السن في البدء في الحديث.

وإذا كان التقديم لكبر السن فقط دون نظر إلى الغرض الذي جاءوا من أجله لكونه لازال مجهولاً، فليس في الحديث ما يدل على أن المطالبة بالدم أو العفو عنه حق لجميع الأهل؛ الوارث وغيره.

(١) الرمة: الحبل الذي يربط به القاتل إذا قيد للقصاص؛ أي يسلم لهم بالحبل الذي شد به، تمكينا لهم منه لئلا يهرب، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا: أخذت الشيء برمته؛ أي كله. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٣٧٨، المصباح المنير ص ٩١).

(٢) فوداه: أي دفع ديتة، يقال: ودى القاتل القاتل يديه ديه؛ إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس. ثم سمي ذلك المال دية؛ تسمية بالمصدر، والجمع ديات. (انظر: المصباح المنير ص ٢٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الديات - باب القسامة - (٦/ ٢٥٢٨ / رقم ٦٥٠٢)، ومسلم في كتاب القسامة والمخاريب والقصاص والديات - باب القسامة - (٣/ ١٢٩٢ / رقم ١٦٦٩) واللفظ له.

(٤) انظر: المحلى (١٢ / ٢٤٧).

الثاني: أن عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة لم يأتوا مطالبين بالقصاص؛ لأنه لم يكن الجاني معروفا عندهم، بل جاءوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لإبلاغه بما حدث؛ ليحكم فيه بحكم الله تعالى^(١).

الترجيح:

الراجح هو القول الأول القائل بأن أولياء الدم هم ورثة المقتول؛ الرجال والنساء على السواء، فلكل واحد منهم الحق في الصلح والعفو عن القصاص؛ لأن الورثة هم أقرب الناس إلى الميت، والتفريق بينهم لا يستند إلى دليل ناهض.

ولأنه إذا جاز للزوج والزوجة والنساء اللاتي هن نصيب في الميراث أن يرثوا الدية التي هي بدل عن القصاص؛ فلم لا يجوز أن يرثوا أصل القصاص؟! فمن لا يستحق الأصل لا يستحق البدل، بل إن استحقاق البدل دليل واضح على استحقاق الأصل، ومتى ثبت استحقاق الورثة جميعاً للقصاص ثبت استحقاقهم للعفو عنه؛ لأنه أصبح عفواً عن حق من حقوقهم، وينتقل عنهم إلى ورثتهم بالطريقة نفسها^(٢).

إذا ثبت هذا فإن عفو الوارث مقيد بفقد مورثه، فلا يصح عفوه بعد الجرح وقبل الموت؛ لأنه حينئذ يكون عفواً عن حق لم يوجد بعد^(٣).

قال ابن بطال: "هذا أصل مجمع عليه أن عفو الولي لا يكون إلا بعد الموت؛ إذ قد يمكن أن يبرأ فلا يموت، وأما عفو القاتل فإنه قبل الموت"^(١).

(١) القصاص في النفس (ص ١٦٥-١٦٦)، العفو عن العقوبة (ص ١٦٧).

(٢) العفو عن العقوبة (ص ١٧٤).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٩٤/٨)، الأم (٤١/٧)، فتح الباري (٢٢٠ / ١٢)، المحلى (٢٦٣ / ١٢)، التشريع الجنائي الإسلامي (١٤٣ / ٢)، العفو عن العقوبة (ص ١٥٧-١٥٨).

وأجاز الحنفية عفو الوارث عن القصاص في النفس في حياة المورث استحساناً، وإن كان القياس يمنع.

وبينوا وجه الاستحسان في أمرين:

الأول: أن الجرح متى اتصلت به السراية، تبين أنه وقع قتلاً من حين وجوده، فكان عفو عن حق ثابت، فيصح.

الثاني: أن القتل وإن لم يوجحد في الحال، فقد وجد سببه وهو الجرح المفضي إلى فوات الحياة، والسبب المفضي إلى الشيء يقوم مقام ذلك الشيء في أصول الشرع، كالنوم مع الحدث^(٢).

ويمكن مناقشة الحنفية في استدلالهم هذا من وجهين:

١- الاستدلال بأن السراية أظهرت أن الحق للوارث، فصح عفو في حياة مورثه؛ غير مسلم به، ذلك أن العفو إما للمجني عليه، وإما لوارثه، وهو للمجني عليه إلى وقت الزهوق، وانعدام أهلية التصرف، وبعدها هو لورثته، فلا يصح عفوهم قبل ثبوت الحق لهم.

٢- أما الاستدلال بأن السبب المفضي إلى الشيء يقوم مقام ذلك الشيء؛ فغير مسلم هنا؛ لأنه يمكن التحقق من هذا السبب هل يؤدي إلى النتيجة المبني عليها الحكم أم لا؟ فالجرح ينتظر؛ فإن أدى إلى الموت ثبت الحق للوارث، وإلا فلا، بخلاف النوم مع الحدث فلا يمكن التحقق من ذلك فاحتيط فيه، فلما اختلفا لم يجز قياس أحدهما على الآخر^(٣).

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥١٢/٨).

(٢) بدائع الصنائع (٩٤/٨).

(٣) العفو عن العقوبة (ص ١٥٨-١٥٩).

مسألة: صلح المجني عليه وعفوه عن دمه قبل موته:

اختلف الفقهاء في صحة العفو والصلح من المجني عليه بعد حصول الجناية وقبل الموت على قولين:

القول الأول: إذا عفا المجني عليه أو صالح عن دمه؛ صح عفوه وصلحه، وسقط القصاص، وليس للورثة مطالبة الجاني بشيء، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني: عدم صحة عفو المجني عليه ومصالحته عن دمه؛ وبه قال الظاهرية^(٥)، وهو قول عند المالكية^(٦)، وأحد قولي الشافعي^(٧)، ورواية عند الحنابلة^(٨).

الأدلة:

(١) انظر: شرح معاني الآثار (٣/ ١٧٩)، بدائع الصنائع (٨/ ٩٤)، تبيين الحقائق (٦/ ١٢١ - ١٢٢)، فتح القدير (٨/ ٢٩٢ - ٢٩٣)، حاشية ابن عابدين (١٠/ ٢٢٥).

(٢) انظر: المدونة (٤/ ٣٧٠)، النوادر والزيادات (١٤/ ٨٧)، البيان والتحصيل (١٦/ ٣٥)، بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٢)، القوانين الفقهية (ص ٢٥٧).

(٣) انظر: الأم (٧/ ٣٩)، معنى المحتاج (٤/ ٥٠)، نهاية المحتاج (٧/ ٢٩٦).

(٤) انظر: المغني (١١/ ٥٨٩ - ٥٩٠)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥/ ٢٢٢)، كشاف القناع (٥/ ٥٤٦).

(٥) انظر: المحلى (١٢/ ٢٦١ - ٢٦٣).

(٦) انظر: الفروق للقراي (٣/ ٢٧٩).

(٧) نسبة إليه ابن عبد البر حيث قال في الاستذكار (٢٥/ ٢٧٢ - ٢٧٣): "أكثر العلماء يقولون: إن المقتول يجوز عفوه عن دمه العمد.... وأن المقتول عمدا أولى بدمه من أوليائه- ما دام حيا- في العفو عنه، كما قال مالك، ومن قال: إن للمقتول أن يعفو عن دمه، ويجوز على أوليائه وورثته، كقول مالك؛ الحسن وطاووس وقتادة والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابهم، وهو أحد قولي الشافعي، وقال بالعراق: عفوه باطل. وبه قال أبو ثور وداد، وهو قول الشعبي". كما نسب إليه ابن رشد في بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٣)، ولم أجده في كتب الشافعية التي أطلعت عليها.

(٨) انظر: الفروع (٥/ ٦٦٠، ٦٦٩).

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: (فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ) (المائدة: ٤٥). قال ابن رشد: "وقد أجمع العلماء على أن المراد بالمتصدق ههنا هو المقتول يتصدق بدمه، وإنما اختلفوا على من يعود الضمير في قوله: (فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ) فقيل: على القاتل لمن رأى له توبة، وقيل: على المقتول من ذنوبه وخطاياها"^(١).

٢- أن عروة بن مسعود الثقفي لما دعا قومه إلى الإسلام، ومأه رجل بسهم، فقتله، فعفا عن قاتله قبل أن يموت، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عفوه"^(٢).

٣- أن الولي قائم مقام المقتول ونائب عنه في طلب ما يستحقه، فإذا جعل للولي العفو؛ كان ذلك للأصيل أولى وأحرى"^(٣).

٤- أن المجني عليه قد أسقط حقه بعد انعقاد سببه، فسقط، كما لو أسقط الشفعة بعد البيع"^(٤).

أدلة القول الثاني:

١- قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (الإسراء: ٣٣).

(١) بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه-كتاب الديات-باب الرجل يقتل فيعفو عن دمه- (٩/ ٣٢٤ رقم ٧٦٥٤)، ونقله

ابن حزم في المحلى (١٢/ ٢٥٧)، وابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٢٢٠).

(٣) انظر: بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٣) فتح الباري (١٢/ ٢٢٠).

(٤) انظر: المغني (١١/ ٥٩٠)، المبدع (٨/ ٣٠٣).

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى جعل لولي المقتول سلطاناً، وجعل إليه القود، فلا يجوز للمقتول إبطال هذا السلطان الذي جعله الله لوليه، فإن فعل لم ينفذ حكمه؛ لأنه خلاف أمر الله تعالى^(١).

٢- عن أبي شريح الكعبي رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فمن قتل له قتيل فأهله بين خيرتين؛ إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية"^(٢).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم خير الأولياء بين القصاص أو الدية، وذلك عام في كل مقتول، سواء عفا عن دمه قبل موته أو لم يعف^(٣).

ونوقش استدلالهم بالآية والحديث من وجهين:

الأول: أن الآية والحديث في بيان حكم من تحققت وفاته، وأن أمره إلى وليه، أما من لم تتحقق وفاته بعد، وصدر منه العفو، فإنها لم تتعرض له.

الثاني: القول بأن الله سبحانه وتعالى جعل لولي القتل سلطاناً؛ قول صحيح، لكن هذا مبني على وجود الحق على القاتل، وإذا عفا المجني عليه في حياته عن الحق الذي يحصل له بعد وفاته، لم يبق هناك حق على الجاني، وبالتالي فلا يبقى للأولياء سلطان على القاتل^(٤).

٣- أن القصاص لا يجب ولا يثبت إلا بعد موت المجني عليه؛ لأنه فرع عن زهوق الروح، وبالتالي فعفو المجني عليه قبل الموت إسقاط لحق لم يجب بعد، فلا أثر له^(٥).

(١) انظر: المحلى (١٢ / ٢٦١)، العفو عن العقوبة (ص ١٢٩).

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٦.

(٣) انظر: بداية المجتهد (٤ / ١٦٦٣).

(٤) انظر: القصاص في النفس (ص ١٧٣)، العفو عن العقوبة (ص ١٣٠).

(٥) انظر: الفروق للفراي (٣ / ٢٧٩)، المحلى (١٢ / ٢٦٣).

ونوقش: بأن سبب وجوب القصاص ليس الموت، ولكن الجناية المفضية للموت، فإذا تم إنقاذ المقاتل فقد انعقد سبب وجوب القصاص، والمجني عليه في ذلك الوقت أهل للتملك، فيصح عفو عن القصاص؛ لكونه يعفو عن شيء دخل في ملكه، ويرثه من بعده ورثته^(١).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو القول الأول بصحة عفو المجني عليه ومصالحته عن دمه، وأن ذلك مستقط للقصاص في النفس؛ لأن درء القود عن الجاني أمر يتشوف إليه الشارع، ويؤيد هذا ما جاء في موطأ الإمام مالك - رحمه الله تعالى -: "أنه أدرك من يرضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعفى عن قاتله إذا قتل عمداً: إن ذلك جائز له، وأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه من بعده"^(٢).

وعلى هذا، فإن للمجني عليه أولوية المطالبة بالقصاص، أو التنازل عنه بعوض أو دون عوض.

(١) العفو عن العقوبة (ص ١٣١).

(٢) الموطأ - كتاب العقول - باب العفو في قتل العمدة - (٢/٣٨٠/ رقم ١٦٧٥).

المبحث السادس

اشتراط رضا الجاني في الصلح

لا خلاف بين الفقهاء في اشتراط التراضي بين الطرفين لصحة الصلح؛ لأن المقصود من الصلح إنهاء الخصومة وقطع النزاع، فإذا انعدم التراضي فيه فات الغرض الأصلي من عقد الصلح بالكلية، وظل النزاع قائما، ولأن الصلح عقد كسائر العقود الملزمة للجانبين لا بد لإتمامه من اتفاق طرفيه وتراضيهما، وقد قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) (النساء: ٢٩)، وقال صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لإمرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه"^(١)، فإذا رغب ولي الدم في أخذ المال بدلا عن القصاص، فلا بد حينئذ من رضا الجاني^(٢)، قال ابن عبد البر: "ليس عليه-أي القاتل- إلا القصاص، إلا أن يرضى أن يصلح عن دمه بما شاء، فيلزمه ما رضي به إذا رضي بذلك ولي الدم"^(٣). ومع هذا فإن الواجب في حق الجاني أن يستجيب للصلح متى ما عرض عليه إن كانت لديه القدرة على دفع البدل؛ إذ ليس من شأن العاقل أن يتهيا له الخلاص من هذه العقوبة الشديدة ويتمكن من إنقاذ نفسه مقابل مال يدفعه ثم يتردد في ذلك، قال الطحاوي: "أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل: قد رضيت أن تعطيني كذا على

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٢٣)، والدارقطني في السنن-كتاب البيوع- (٣/ ٢٥/ رقم ٨٩) من حديث عمرو بن يثري الضمري رضي الله عنه، قال عنه الزيلعي في نصب الراية (٤/ ١٦٩): إسناده جيد. وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٧١): رواه أحمد وابنه من زياداته أيضا، والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد ثقات".
(٢) انظر: فتح القدير (٨/ ٢٧٥)، المقدمات الممهدة (٢/ ٥١٧)، مغني المحتاج (٤/ ٤٩)، المغني (١١/ ٥٩٦)، العفو عن العقوبة (ص ٢٨٩)، الصلح القضائي (ص ٣٧)، الموسوعة الفقهية (٤/ ٢٣٠).
(٣) الكافي (٢/ ١١٠٠).

أن لا أقتلك؛ أن الواجب على القاتل فيما بينه وبين الله تسليم ذلك له، وحقن دم نفسه، فإن أبي لم يجبر عليه، ولم يؤخذ منه ذلك كرها"^(١).

وقال ابن رشد: "وأيضاً فإن الله عز وجل يقول: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (النساء: ٢٩)، وإذا عرض على المكلف فداء نفسه بمال، فواجب عليه أن يفديها، أصله إذا وجد الطعام في محضمة^(٢) بقيمة مثله وعنده ما يشتريه؛ أعني أنه يقضى عليه بشرائه، فكيف بشراء نفسه؟! "^(٣).

قال الزيلعي: "ولا نسلم أن المضطر يجبر على الشراء بحيث يدخل في ملكه من غير رضاه، وإنما نقول يأثم إذا ترك الشراء مع القدرة عليه ومات، وكذا نقول هنا أيضاً يأثم إذا لم يخلص نفسه مع القدرة عليه"^(٤).

أما التنازل عن القصاص مقابل الدية، فهذه هي التي وقع الخلاف فيها هل تحتاج إلى موافقة الجاني أو لا؟ وبالتالي هل تسمى عفواً أو تكون صلحاً؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

إن تنازل الولي لا ينفذ إلا إذا رضي الجاني بدفع الدية، فليس للولي إلا أن يقتص أو يعفو بلا مقابل، إلا أن يرضى القاتل بإعطاء الدية، فالعفو عندهم هو إسقاط القصاص مجاناً، أما

(١) شرح معاني الآثار (٣/ ١٧٧-١٧٨).

(٢) المحضمة: الجماعة. (انظر: الصحاح ١/ ٨١٥، النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٢٨٦).

(٣) بداية المجتهد (٤/ ١٦٦).

(٤) تبين الحقائق (٦/ ٩٩).

التنازل عن القصاص إلى الدية فلا يسمى عندهم عفواً، بل هو صلح لا يترتب عليه أثره إلا إذا رضي به الجاني؛ قال بذلك الحنفية^(١)، والرواية المشهورة عن الإمام مالك^(٢)، وقول قدم عند الشافعية^(٣)، ورواية عن الإمام أحمد^(٤).

القول الثاني:

إن ولي الدم بالخيار؛ إن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية، رضي القاتل أو لم يرض، فالعفو عندهم هو التنازل عن القصاص مجانا أو إلى الدية، فإن عفا الولي عن القصاص سقط، وإن عفا إلى الدية وجبت على الجاني ولو بغير رضاه؛ روى ذلك أشهب عن مالك^(٥)، وبه قال الشافعية^(٦)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٧)، وبه قال الظاهرية^(٨).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

-
- (١) انظر: بدائع الصنائع (٨/ ٨٢)، تبين الحقائق (٦/ ٩٨-٩٩)، فتح القدير (٨/ ٢٤٧)، اللباب في شرح الكتاب (٣/ ١٤١).
- (٢) انظر: الكافي (٢/ ١١٠)، المقدمات الممهدة (٣/ ٢٨٨)، بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٠)، عقد الجواهر الثمينة (٣/ ٢٥١).
- (٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٩٠)، روضة الطالبين (٧/ ١٠٤).
- (٤) انظر: الفروع (٥/ ٦٦٩)، شرح الزركشي (٦/ ١١١)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥/ ٢٠٧).
- (٥) انظر: الكافي (٢/ ١١٠)، المقدمات الممهدة (٣/ ٢٨٨)، بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٠)، عقد الجواهر الثمينة (٣/ ٢٥١)، تبين المسالك (٤/ ٣٩٣).
- (٦) انظر: الأم (٧/ ٢٦)، الحاوي الكبير (١٢/ ٩٥)، العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٩٠)، روضة الطالبين (٧/ ١٠٤).
- (٧) انظر: المغني (١١/ ٥٩١)، شرح الزركشي (٦/ ١٠٩)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥/ ٢٠٢-٢٠٣)، كشف القناع (٥-٥٤٣).
- (٨) انظر: المحلى (١٢/ ٣٣).

١- عن أنس رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر كسرت ثنية^(١) جارية، فطلبوا الأرش^(٢)، وطلبوا العفو فأبوا، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بالقصاص، فقال أنس بن النضر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله؟ لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما، فقال: "يا أنس، كتاب الله القصاص"، فرضى القوم وعفوا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره"^(٣).

وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر القصاص ولم يذكر الدية، فعلم أن حق المجني عليه هو القصاص وحده، فإذا رغب في أخذ الدية بدلا عن القصاص، فلا بد من رضا الجاني؛ لأنه نوع من الصلح بين الطرفين، والصلح عقد كسائر العقود الملزمة للجانبين لا بد لإتمامه من اتفاق طرفيه وتراضيهما^(٤).

٢- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قتل عمدا فهو قود"^(٥).

وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على أن العمد موجب للقود، فلا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا عن مرضاة^(١).

(١) الثنية: واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدمة؛ اثنتان فوق واثنتان أسفل، لأن كلا منها مضمومة إلى صاحبتهما. (انظر: المغرب في ترتيب المعرب ص ٤٥).

(٢) الأرش: دية الجراحات، والجمع أروش. (انظر: المغرب في ترتيب المعرب ص ١٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلح-باب الصلح في الدية-(٩٦١/٢) رقم ٢٥٥٦، ومسلم في كتاب القسامة-باب إثبات القصاص في الأسنان-(١٣٠٢/٣) رقم ١٦٧٥.

(٤) انظر: بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٠)، فتح الباري (١٢/ ٢١٨)، العفو عن العقوبة (ص ٢٨٩-٢٩٠).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الديات-باب من قتل في عيبا بين قوم-(٤/ ٦٧٦) رقم ٤٥٣٩، والنسائي في كتاب القسامة-باب من قتل بحجر أو سوط-(٦/ ٣٥١) رقم ٦٩٦٦، وابن ماجه في كتاب الديات-باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية (٢/ ٨٨٠) رقم ٢٦٣٥، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (برقم ١٢٠١) وقوى إسناده. وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣/ ٩٩٢) رقم ٤٤٥٧.

أدلة القول الثاني:

١- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة: ١٧٨).

قال ابن عباس: فالعفو أن يقبل الدية في العمد^(٢).

٢- عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فمن قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين؛ إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية"^(٣).

وجه الاستدلال: دل الحديث على أن موجب العمد أحد شيئين من غير تعيين: القصاص أو الدية، والخيار في ذلك للولي، إن شاء استوفى القصاص، وإن شاء أخذ الدية دون حاجة إلى موافقة الجاني^(٤).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو القول الثاني؛ لأن النصوص التي استدلت بها أصحاب القول الأول تدل على وجوب القود، لكنها ضعيفة الدلالة على أن ليس للمجني عليه إلا ذلك، أما أدلة القول الثاني فهي نص في أن له الخيار، والجمع بينهما بإعمال كل دليل بما هو نص فيه، فأدلة القول الأول نص في وجوب القود بقتل العمد، وليس بالضرورة أنها لا توجب غير

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٢/ ٩٥)، العفو عن العقوبة (ص ٢٨٩)، الصلح عن الجنايات (ص ٢٩-٣٠).

(٢) صحيح البخاري- كتاب الديات- باب من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين- (٦/ ٢٥٢٣ / رقم ٦٤٨٧).

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٦.

(٤) انظر: بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٠)، فتح الباري (١٢/ ٢١٤)، شرح الزركشي (٦/ ١٠٩-١١٠)، الفقه الإسلامي وأدلته (٧/ ٥٦٩٠)، العفو عن العقوبة (ص ٢٩٠-٢٩١).

ذلك، أما أدلة القول الثاني فهي نص في التخيير بين القصاص والدية، فلا تعارض بينهما، فكان المصير إلى القول الثاني أولى^(١).

وإذا صح أن الخيار للولي؛ صح استيفاءه للقصاص، وصح اختياره للدية دون أن يتوقف ذلك على رأي الجاني؛ لأن النصوص الشرعية التي خيرت ولي الدم بين القصاص أو العفو إلى الدية لم توقف ذلك على رأي الجاني، بالإضافة إلى أن المستحق للعقوبة دائماً شأنه الخضوع وتصغير منزلته أمام المجني عليه، إذ هذا هو المتناسب مع مبدأ العقوبة والردع والزجر، لا أن يوقف حق المجني عليه حتى تتم موافقة الجاني، مع ما في اعتبار رأيه من رفع لمعنوياته، وإبراز لمكانته، وكل منهما لا يتلائم مع كونه معاقباً^(٢).

(١) انظر: بداية المجتهد (٤/ ١٦٦٠ - ١٦٦١)، العفو عن العقوبة (ص ٢٩٠).

(٢) انظر: العفو عن العقوبة (ص ٢٩١ - ٢٩٢).

المبحث السابع

الصلح عن القصاص في النفس بمبالغ باهظة

لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلح عن القصاص، وأن القصاص يسقط بالصلح، كما أنه لا خلاف بينهم أيضا في جواز المصالحة عن القصاص بقدر الدية وبأقل منها، وإنما وقع الخلاف بينهم في جواز المصالحة عن القصاص بأكثر من الدية؛ على قولين:

القول الأول:

يجوز الصلح عن القصاص بأكثر من الدية، وعلى أي مبلغ يتفق عليه الطرفان؛ قليلا كان أو كثيرا، من جنس الدية أو من غير جنسها، حالا أو مؤجلا، وهو قول عامة الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة على المشهور من مذهبهم^(٤)، والظاهرية^(٥).

القول الثاني:

لا يجوز الصلح عن القصاص بأكثر من الدية ولا يصح، وبه قال بعض الحنابلة^(٦)، ونص بعض الشافعية في كتبهم على أنه إذا صالح على أكثر من الدية من جنسها، وقلنا: موجب

(١) انظر: المبسوط (٩ / ٢١)، بدائع الصنائع (٨ / ٩٧)، تبيين الحقائق (٦ / ١١٣)، فتح القدير (٨ / ٢٧٥)، اللباب في شرح الكتاب (٣ / ١٤٩).

(٢) انظر: المدونة (٤ / ٣٧٠)، النوادر والزيادات (١٤ / ١٢٦)، مواهب الجليل (٨ / ٣٢٨)، الخرشبي (٨ / ٢٧)، تبيين المسالك (٤ / ٤٢٧).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠ / ٢٩١ - ٢٩٢)، روضة الطالبين (٧ / ١٠٥)، مغني المحتاج (٤ / ٤٩)، نهاية المحتاج (٧ / ٢٩٥).

(٤) انظر: المغني (١١ / ٥٩٥)، الشرح الكبير مع الإنصاف (١٣ / ١٦١)، شرح الزركشي (٦ / ١١٢).

(٥) انظر: المحلى (٨ / ٦١٩).

(٦) انظر: الفروع (٥ / ٦٦٨ - ٦٦٩)، شرح الزركشي (٦ / ١١٢)، الإنصاف مع الشرح الكبير (١٣ / ١٦٢).

العمد القصاص أو الدية، أحدهما لا بعينه؛ لم يصح الصلح، أما إذا قلنا: الواجب القود بعينه، والدية بدل عنه؛ صح الصلح على أكثر من الدية^(١).

وقبل الدخول في ذكر الأدلة؛ يحسن بنا أن نذكر شيئاً من نصوص الفقهاء الواردة في هذا الشأن:

جاء في المبسوط: "والصلح من كل جنابة فيها قصاص على ما قل من المال أو كثر فيها، فهو جائز"^(٢).

وفي تبين الحقائق: "إذا صولح القاتل على مال عن القصاص، سقط القصاص، ووجب المال المصالح عليه حالا، قليلاً كان أو كثيراً"^(٣).

وفي اللباب: "وإذا اصطاح القاتل وأولياء المقتول على مال معلوم، سقط القصاص، ووجب المال المصالح عليه، قليلاً كان المال أو كثيراً... وإن لم يذكروا حالا ولا مؤجلاً فهو حال"^(٤).

وجاء في المدونة: "قلت: رأييت إن قتل رجل ولياً لي عمداً، أو قطع يدي عمداً، فصالحته على أكثر من دية ذلك، أيجوز لي هذا الفضل في قول مالك؟ قال: لي مالك: القود في العمدة إلا ما اصطاحوا عليه، فإن كان أكثر من الدية فذلك جائز وإن كان ديتين"^(٥).

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠ / ٢٩٥)، روضة الطالبين (٧ / ١٠٧)، مغني المحتاج (٤ / ٥٠)، نهاية المحتاج (٧ / ٢٩٥).

(٢) المبسوط (٢١ / ٩).

(٣) تبين الحقائق (٦ / ١١٣).

(٤) اللباب في شرح الكتاب (٣ / ١٤٩).

(٥) المدونة (٤ / ٣٧٠).

وفي النوادر والزيادات: "ويجوز الصلح في دم العمد على ما اصطلحوا عليه من شيء، معجلاً أو مؤخراً، نفساً أو جرحاً فيه قصاص"^(١).

وفي الشرح الكبير للدردير: "وجاز صلحه- أي الجاني- في جناية عمد، قتلاً كان مع ولي الدم، أو جرحاً مع المجني عليه، بأقل من دية المجني عليه أو أكثر منها، حالاً ولأجل قريب أو بعيد، وبعين وعرض وغيرهما"^(٢).

وجاء في روضة الطالبين: "ولو عفا أو صالح عن القصاص على مال قبل أن يعفو عن الدية، فإن كان المصالح عليه من غير جنس الدية جاز، سواء قيمته بقدر الدية أم أقل أو أكثر... ولو صالح عن القصاص على أكثر من الدية من جنسها، بأن صالح على مائتين من الإبل؛ فإن قلنا: الواجب أحد الأمرين، لم يصح، كالصلح من ألف على ألفين، وإن قلنا: الواجب القود بعينه، صح على الأصح، وثبت المال المصالح عليه"^(٣).

وفي مغني المحتاج: "ولو عفا عن القود على غير جنس الدية أو صالح غيره عليه، ثبت ذلك الغير أو المصالح عليه وإن كان أكثر من الدية إن قبل الجاني أو المصالح ذلك، وسقط عنه القصاص... ولو تصالحا- أي الولي والجاني- عن القود على أكثر من الدية، كالصلح على مائتي بعير، لغا هذا الصلح إن أوجبنا أحدهما لا بعينه؛ لأنه زيادة على الواجب نازل منزلة الصلح من مائة على مائتين، وإلا بأن أوجبنا القود عينا والدية بدل عنه، فالأصح الصحة... ولو تصالحا على أقل من الدية صح بلا خلاف"^(٤).

(١) النوادر والزيادات (١٤ / ١٢٦).

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤ / ٢٣٣).

(٣) روضة الطالبين (٧ / ١٠٥، ١٠٧).

(٤) مغني المحتاج (٤ / ٤٩ - ٥٠).

وجاء في المغني: "أن من له القصاص، له أن يصلح عنه بأكثر من الدية، وبقدرها وأقل منها، لا اعلم فيه خلافا"^(١).

وفي الإنصاف: "ويصح الصلح عن القصاص بديات، وبكل ما يثبت مهرا، هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب... وقال في الرعاية الكبرى: ويتحمل منع صحة الصلح بأكثر منها. قال أبو الخطاب في الانتصار: لا يصح الصلح؛ لأن الدية تجب بالعفو والمصالحة، فلا يجوز أخذ أكثر من الواجب من الجنس"^(٢).

وجاء في المحلى: "ويجوز الصلح في قتل نفس عوضا من القود بأقل من الدية أو بأكثر، وبغير ما يجب في الدية"^(٣).

قال الصنعاني: "قال في الهدى النبوي: إن الواجب أحد الشيئين؛ إما القصاص أو الدية، والخيرة في ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء: العفو مجانا، أو العفو إلى الدية، أو القصاص، - ولا خلاف في تخييره بين هذه الثلاثة - والرابعة: المصالحة إلى أكثر من الدية، وفيه وجهان: أحدهما أشهرها مذهبها؛ أي للحنابلة: جوازه. والثاني: ليس العفو على مال إلا الدية أو دونها، وهذا أرجح دليلا"^(٤).

(١) المغني (١١/ ٥٩٥).

(٢) الإنصاف مع الشرح الكبير (١٣/ ١٦١ - ١٦٢).

(٣) المحلى (٨/ ٦١٩).

(٤) سبل السلام (٣/ ٤٦١).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه وسلم: "من قتل مؤمنا متعمدا دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، وذلك عقل العمد، وما صالحوا عليه فهو لهم، وذلك تشديد العقل"^(١).

قال الشوكاني: "يدل هذا الحديث على جواز الصلح في الدماء بأكثر من الدية"^(٢).

٢- عن عائشة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة رضي الله عنه مصدقا، فلاحه رجل في صدقته، فضربه أبو جهم فشجه، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: الوقد يا رسول الله. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لكم كذا وكذا". فلم يرضوا، فقال: "لكم كذا وكذا". فلم يرضوا، فقال: "لكم كذا وكذا"، فرضوا،..."^(٣).

قال الخطابي: "وفيه دليل على جواز إرضاء المشجوج بأكثر من دية الشجة إذا طلب المشجوج القصاص"^(٤).

ولا فرق بين القصاص في النفس وبين القصاص فيما دون النفس من حيث المصالحة عنهما بأكثر من الدية، فإذا جاز الصلح عن القصاص في الشجاج بأكثر من دية الشجة؛ جاز

(١) سبق تخريجه ص ١٦٠.

(٢) نيل الأوطار (٥/ ٣٣٦).

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٠.

(٤) معالم السنن (٤/ ١٩).

أيضا عن القصاص في النفس بأكثر من ديتها؛ لأن القصاص ليس مالا، فجاز الصلح عنه بما يمكن أن يتفق عليه الطرفان.

٣- أنه في عهد معاوية رضي الله عنه قتل هدبة بن خشرم قتيلا، فبذل سعيد ابن العاص والحسن والحسين رضي الله عنهما لابن المقتول سبع ديات؛ ليعفو عنه، فأبى ذلك وقتله^(١).

فالأثر صريح وواضح الدلالة على جواز الصلح عن القصاص بأكثر من الدية.

٤- أن الشارع يتشوف إلى حفظ الأنفس وحقن الدماء، وفي جواز المصالحة عن القصاص بأكثر من الدية تحقيق لهذا القصد^(٢).

٥- أنه عوض عن غير مال، يتعلق باختيار المستحق والتزام الجاني، فلا معني لتقديره، كالصداق وعوض الخلع^(٣).

٦- أن الأصل في الصلح عموما هو الجواز ما لم يحرم حلالا أو يحل حراما، لقوله عليه الصلاة والسلام: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما"^(٤).

وليس في هذه المصالحة شيء من ذلك، فهو صلح عما لا يجري فيه الربا، فأشبهه الصلح عن العروض، فصح بالقليل والكثير، من جنس الدية أو من غير جنسها، حالا أو مؤجلا^(٥).

أدلة القول الثاني:

(١) هذا الأثر يذكره الفقهاء في كتبهم كابن قدامة في المغني (١١ / ٥٧٧، ٥٩٥)، والبهوتي في كشف القناع (٣ / ٤٠٠)، والمطيعي في تكملة المجموع (٢٠ / ٣٦٦)، وذكره المبرد في الكامل (٤ / ٨٤-٨٥) وذكر القصة كاملة. ولكني لم أجده في كتب الحديث التي بين أيدينا، وقد قال الألباني في إرواء الغليل (٧ / ٢٧٦): "لم أره".

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٨ / ٩٧).

(٣) انظر: للباب في شرح الكتاب (٣ / ١٤٩)، مغني المحتاج (٤ / ٥٠)، المغني (١١ / ٥٩٦).

(٤) سبق ترجمته ص ١٥٧.

(٥) انظر: المغني (١١ / ٥٩٦)، التشريع الجنائي الإسلامي (٢ / ١٤٧).

١- عن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من أصيب بدم أو خبل^(١)، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث؛ بين أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو، فإن أراد رابعة فخذوا على يديه، ثم تلا (فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلُهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة: ١٧٨)^(٢).

قالوا: والمصالحة بأكثر من الدية اختيار رابع زائد عن الخيارات الثلاثة المنصوص عليها في الحديث.

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف؛ لأن في إسناده سفيان بن أبي العوجاء ومحمد بن إسحاق، فالأول ضعيف، والثاني مدلس وقد عنعنه^(٣).

الوجه الثاني: على فرض ثبوته، فإن المراد بالرابعة أن يقتل بعد أخذ الدية أو بعد العفو، فيكون في هذه الحالة مسرفاً في القتل ومتعدياً، لا بد من الأخذ على يديه، وقد توعد الله من فعل هذا بالعذاب الأليم؛ قال تعالى: (فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلُهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة: ١٧٨) أي بعد العفو وقبول الدية^(٤).

(١) الخبل: فساد الأعضاء. وقوله: من أصيب بدم أو خبل؛ أي من أصيب بقتل نفس أو قطع عضو. (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٢٥٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٣١)، وأبو داود في كتاب الديات - باب الإمام يأمر بالعفو في الدم (٤/ ٦٣٦ / رقم ٤٤٩٦)، وابن ماجه في كتاب الديات - باب من قتل له قتيلاً فهو بالخيار بين إحدى ثلاث - (٢/ ٨٧٦ / رقم ٢٦٢٣)، والدارقطني في السنن - كتاب الحدود والديات - (٣/ ٩٦ / رقم ٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى - كتاب الجنائيات - باب الخيار في القصاص - (٨/ ٥٢)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ٤٤٩ / رقم ٩٦٩).

(٣) انظر: إرواء الغليل (٧/ ٢٧٨).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٨/ ٩٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٣٩)، فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٣).

٢- أن الصلح على أكثر من الدية زيادة على الواجب، نازل منزلة الصلح من مائة على مائتين؛ لأن الدية تجب بالعفو والمصالحة، فلا يجوز أخذ أكثر من الواجب من الجنس^(١).
ونوقش: بأن الصلح هنا عن القصاص، وليس عن الدية، فالمال الذي يلتزمه الجاني يكون عوضاً عن القصاص، والقصاص ليس مالا، ولا ربا بين ما ليس بمال وبين ما هو مال^(٢).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو القول الأول؛ لقوة أدلته وصراحتها في محل النزاع، وكيفية قوة أنه قول عامة الفقهاء، بل قال ابن قدامة: "لا أعلم فيه خلافا"^(٣). وما ورد من خلاف في المسألة هو خلاف ضعيف لا يعول عليه؛ لكونه لا يستند إلى دليل صحيح صريح.

وبهذا يتبين لي أنه ليس في الصلح شيء مقدر، وليس له حد أدنى ولا أعلى، بل يفرض أمر تقديره إلى المتصلحين، فما اصطلاحاً عليه وتراضياً به جاز، فالمعول عليه في الصلح هو رضا الطرفين دون نظر إلى قدر المال قلة وكثرة، فالشارع الحكيم يتشوف إلى حفظ الأنفس وحقن الدماء، وهذا ما يتحقق في حال التنازل عن القصاص ولو على مال عن صلح وتراض، بل إن الصلح فيه حياة حقيقية، بينما تنفيذ عقوبة القصاص فيه حياة حكمية، ولذا فالصلح أفضل من المطالبة بالقصاص؛ إذ به تسكن الفتنة، وتجتمع الكلمة، وتحصل المحبة والمودة، وتتقارب القلوب، وتتآلف النفوس، ويحل الوفاق والوئام بدلاً من الاختلاف والخصام؛ هذه هي حكمة مشروعية الصلح، فما شرع إلا لتلك المعاني السامية والأهداف النبيلة، والمتأمل

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠ / ٢٩٥)، مغني المحتاج (٤ / ٥٠)، الإنصاف مع الشرح الكبير (١٣ / ١٦٢).

(٢) انظر: المبسوط (٢٦ / ١٠٢)، بدائع الصنائع (٦ / ٢٨).

(٣) المغني (١١ / ٥٩٥).

في واقعنا المعاصر يجد أن اغلب قضايا الصلح عن الدماء لا تحمل في طياتها تلك المعاني السامية والأهداف النبيلة، بل على العكس من ذلك حملت البؤس والشقاء، وولدت العداوة والبغضاء، والكراهية والشحناء، وأشعلت نار الفتنة، فالجاني غير راض في حقيقة أمره بدفع تلك المبالغ الباهظة ولا طابت بها نفسه، وإنما أجبره واقع الحال، فلا خلاص من القصاص إلا بالرضوخ لتلك المطالب ولو كانت فوق طاقته، فأى صلح هذا والرضا في حقيقته مفقود؟! وبأي وجه يستحل المرء مال أخيه دون أن تطيب به نفسه؟!

ثم إن الهدف الأسمى والمقصد الأعظم من العفو والصلح هو نيل الأجر والثواب من الله سبحانه في الآخرة؛ فالتنازل عن القصاص فيه أجر كبير، وفي الوقت نفسه شرف عظيم؛ لما فيه من إحياء النفس وإدخال السرور على الجاني وأهله ومحبيه. ولكن أين هذا الشرف والأجر والثواب في مثل هذه القضايا التي يعيش فيها الجاني في هم وغم وذل ومهانة، ليلا ونهارا؛ لكي يجمع تلك المبالغ الباهظة، ليس هو فقط، بل هو وكافة أسرته يعيشون هذا الهم والغم، ناهيك عما يترتب على ذلك من أمراض نفسية وعضوية، بل ووفيات في بعض الأحيان، فهم لم يقتلوا القاتل فقط، بل قتلوا العشرات من أفراد أسرته، فلسان حالهم يقول: إن من اعتدى علينا كان حتما أن يموت؛ إما حقيقة بالسيف، وإما حكما بفرض مبالغ باهظة لا طاقة له بها، فلا معنى عندهم للعفو والتسامح، ولا للرحمة والتعاطف، بل غاية ما يهدفون إليه هو الثأر والانتقام والتشفي على الدوام، دون رغبة فيما عند الله تعالى من الأجر والثواب، ودون مراعاة للضوابط والقيم، ولا للأخلاق والقيم.

فتلك المصالحات المبنية على أرقام تجاوزت حدود المعقول؛ لا يرضاها الشرع، ولا يقبلها العقل، ولا يستسيغها الطبع، ولا يقول بها العرف، ولا يمكن أن تصدر إلا من اناس يحرصون على الدنيا وجمع المال بأي وسيلة كان.

وعليه نرى أن الأصل في هذه المسألة هو جواز المصالحة عن القصاص بأكثر من الدية، ما لم تتحول صورة الصلح المشرقة والجميلة إلى متاجرة وإذلال، بفرض مبالغ باهظة تتجاوز حدود المعقول^(١). فعند ذلك يتعين منع المصالحة بتلك المبالغ الباهظة؛ نظرا لما تسببه من مفسد متراكمة، وما يؤدي إليه من نتائج معاكسة ومضادة للحكمة من مشروعية المصالحة؛ لذا فلا خير فيها، وإنما الخير كل الخير في تشجيع مبدأ العفو والصفح والتسامح، أو الصلح على مبالغ معقولة ترضي الطرفين، وفي الوقت نفسه تجبر مصاب الأولياء، وتردع الجاني عن سفك الدماء. والله أعلم.

المبحث الثامن

تحديد ولي الأمر بدل الصلح^(٢) بمبلغ معين

(١) وأعني بالمبالغ الباهظة: كل مبلغ أثقل كاهل الجاني وأوليائه، وألحق بهم المشقة والضيق حتى في قوتهم وأرزاقهم، وألجأهم إلى سؤال الناس وطلب المساعدة منهم، وربما بعد هذا كله لا يستطيعون جمعه، ويعجزون في نهاية الأمر عن سداده، فالملايين من الريالات هي مبالغ باهظة عندنا، وعند غيرنا ربما أقل من مليون هو مبلغ باهظ؛ نظرا لضيق المعيشة، فوصف المبالغ بكونها باهظة يختلف من بلد لآخر. والضابط: أن كل مبلغ يشق على غالبية أفراد المجتمع في بلد ما، ويعجز أحدهم عن جمعه وتحصيله؛ يصدق عليه أنه مبلغ باهظ عند أهل هذا البلد.

(٢) بدل الصلح: هو المبلغ المصالح عليه أو المصالح به. انظر: الموسوعة الفقهية (٢٧/ ٣٢٣).

إن مقتضي الولاية على الرعية أن تكون محققة للمصلحة الدينية أو الدنيوية لهم، ولذلك فإن ما يترتب على هذه الولاية غير لازم للرعية ولا نافذ عليهم، ما لم يكن محققاً لتلك المصلحة، فتصرف الوالي على الرعية منوط بالمصلحة، فإن لم يكن تصرفه محققاً للمصلحة؛ فلا يخلو إما أن يكون تصرفه ضرراً، وإما أن يكون عبثاً، وكلاهما ليس من التصرف في شيء، فلا يلتفت إلى هذا التصرف في هذه الحال، بل يلغى لعدم الفائدة فيه^(١).

والمأمل في توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -يحفظه الله- بعدم المبالغة والمغالاة في المبالغ المادية مقابل التنازل عن القصاص، وبقدر لا ينبغي تجاوزه وهو خمسمائة ألف ريال^(٢)؛ يتوسم فيه مصالح عديدة، ورؤى ثاقبة، ونظرات متوازنة، تنظر إلى مصالح الطرفين، المجني عليهم والجاني وأوليائه، وأيضاً يدرك من خلال هذا التوجيه مدى حرصه -حفظه الله- على الاهتمام بالرعية، وتخفيف معاناتهم بكل ما هو متاح في ظل تعاليم الشريعة السمحة، فهو قرار حكيم وتوجيه سام يجسد المقصد الشرعي المبني على رعاية المصالح ودرء المفاسد.

فإن قيل: فما وجه تحديد بدل الصلح بخمسمائة ألف ريال؟

فالجواب من وجهين:

(١) انظر: الممتع في القواعد الفقهية "قاعدة: التصرف على الرعية منوط بالمصلحة" (ص ٣٥٣-٣٥٥).
(٢) انظر الأمر السامي الكريم رقم ٩٨٦٩/مب وتاريخ ١٥/١٢/١٤٢٩هـ الموجه إلى صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، والمتضمن موافقة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- على ما انتهى إليه في محضر اللجنة رقم (١١٦) في ١١/٣/١٤٢٩هـ. والذي أشار فيه المجتمعون إلى أسباب هذه الظاهرة -ظاهرة المبالغة في الصلح في قضايا القتل- وإلى الحلول الممكنة للحد منها.

الوجه الأول: أن يقال بأن هذا المبلغ هو مقدار الدية في عصرنا الحاضر، فقيمة المائة من الإبل تعادل خمسمائة ألف ريال؛ نظرا لارتفاع أسعار الإبل، وعليه فالتحديد بهذا المبلغ هو تحديد بقدر الدية، وهو مبني على القول الثاني الذي يمنع المصالحة على أكثر من الدية، ويجيزها على الدية فأقل، وهذا القول وإن كان مرجوحا فإنه لا ضير في الأخذ بالقول المرجوح إذا اقتضته المصلحة، ومن حق ولي الأمر في المسائل الخلافية أن يأخذ بالقول المرجوح الذي له حظ من النظر وتقتضيه المصلحة، ولهذا فأخذه بالقول الثاني في هذه المسألة سائغ؛ لأن المصلحة تقتضيه، لاسيما وأنه قد قال به بعض أهل العلم، وليس فيه مخالفة صريحة لنص شرعي، وإنما مبناه على الاجتهاد، وسواء أخذ ولي الأمر بهذا القول أم ذاك؛ فإن حكمه يرفع الخلاف، ويوجب على الرعية التقيد بموجبه؛ لأن طاعة ولي الأمر فيما لا معصية فيه واجبة.

الوجه الثاني: أن يكون هذا المبلغ المحدد أكثر من مقدار الدية، وهذا هو الظاهر، وبالتالي فهو يتماشى مع القول الأول القائل بجواز المصالحة على أكثر من الدية، إلا أنه ليس على إطلاقه، بل هو مقيد ومحدد بمبلغ لا يزداد عليه، وما ذاك إلا لأن في الإطلاق مفسد عظيمة ونتائج وخيمة، قد أشرنا لها في المبحث السابق، فالمبالغ الباهظة وإن كان فيها مصلحة لولي الدم، إلا أنها مصلحة ضئيلة إذا قورنت بالمفاسد الواقعة على الجاني وأهله، بل وعلى المجتمع كافة، ولا شك أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح كما هو مقرر في علم قواعد الفقه. وأيضا فإن تحديد البديل بخمسمائة ألف ريال لا يترتب عليه ظلم لولي الدم، ولا إجحاف بحقه، فحقه الأهم وهو القصاص محفوظ ومكفول له، وهو بعد ذلك بالخيار إن شاء اقتص، وإن شاء عفا بلا مقابل أو إلى الدية، وإن شاء صالح ولكن على مبلغ لا يتجاوز هذا القدر؛ مراعاة للمصالح ودرا للمفاسد، فأغلب المصالحات المبنية على مبالغ تفوق هذا القدر لا

تحقق الهدف المرجو منها، بل على العكس من ذلك تنافي معاني وأهداف الصلح السامية، وتؤدي إلى نتائج معاكسة للحكمة من مشروعية المصالحة.

فإن قيل: أليس من حق الجاني في حالة ما إذا أصر ولي الدم على القصاص وتمسك به أن يبذل أكثر من هذا القدر ولو بأضعاف مضاعفة مقابل إحياء نفسه وتخليص رقبته من القصاص؟

فالجواب: بلى من حقه أن يسعى في تخليص رقبته من القصاص ولو ببذل المزيد من المال، وإنما الممنوع وغير المقبول أن يفرض ولي الدم على الجاني مبالغ باهظة لا طاقة له بها، مقابل التنازل عن القصاص، فمثل هذا لا يمكن تأييده؛ لما يترتب عليه من مفسد عظيمة ومآس جسيمة، أما لو أصر ولي الدم على القصاص وتمسك به، فعرض عليه الجاني ما يفوق هذا القدر من المال؛ طمعا في تنازله عن القصاص، أو تبرع بذلك بعض المحسنين؛ مشاركة منه في فك رقبة القاتل، فإن ذلك جائز، وقد فعله بعض الصحابة رضي الله عنهم حينما بذلوا لابن المقتول سبع ديات؛ ليعفو عن القاتل، فأبى ذلك وقتله.

وعليه فإن أبي بعد هذا العرض وأصر على القصاص؛ فالقود متحتّم، وإن عفا وتنازل عن القصاص؛ فالمبالغ المعروضة عليه حلال له، ولو اكتفى هنا أيضا بالمبلغ المحدد لكان أفضل وأكمل وأعظم في الأجر؛ لما فيه من طاعة ولي الأمر.

المبحث التاسع

مصالحة بعض أولياء الدم للجاني

على مبلغ معين دون بقية الأولياء

إذا تعدد أولياء الدم فلا يخلو حالهم؛ إما أن يتفقوا على المطالبة بالقصاص، أو يتفقوا على العفو والصلح، أو يختلفوا؛ فمنهم من يعفو ويصالح، ومنهم من يطالب بالقصاص. فإن اتفقوا على المطالبة باستيفاء القصاص؛ فلهم ذلك متى اكتملت الشروط الأخرى.

وإن اتفقوا على العفو أو الصلح؛ فلا خلاف بين الفقهاء في سقوط القصاص. وإن اختلفوا؛ فمنهم من عفا أو صالح، ومنهم من طالب باستيفاء القصاص، فهل هذا العفو أو الصلح من بعضهم مؤثر في سقوط القصاص عن الجاني أن غير مؤثر؟ اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

إن العفو أو الصلح من أحد الأولياء مسقط لعقوبة القصاص عن الجاني؛ وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢) والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني:

(١) انظر: المبسوط (١٥٨ / ٢٦)، بدائع الصنائع (٩٧ / ٨)، تبيين الحقائق (١١٣ / ٦).
(٢) انظر: الكافي (١١٠١ / ٢)، المقدمات الممهدة (٣١٥ / ٣)، الخرشي (١١ / ٦)، حاشية الدسوقي (٣١٩ / ٣).
(٣) انظر: الأم (٣٥ / ٧)، المهذب (١٨٩ / ٢)، روضة الطالبين (١٠٧ / ٧)، مغني المحتاج (٤٨ / ٤).
(٤) انظر: المغني (٥٨٢ / ١١)، المبدع (٢٨٢ / ٨)، الإنصاف مع الشرح الكبير (١٥١ / ٢٥)، كشف القناع (٥ / ٥٣٤).

إن العفو أو الصلح من أحد الأولياء لا يسقط القصاص عن الجاني، فمن طالب بالقصاص مقدم على من عفا أو صالح؛ وبه قال الظاهرية^(١)، وبعض أهل المدينة^(٢)، ورواية عن الإمام مالك^(٣).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة: ١٧٨).

وجه الدلالة: أن تنكير لفظة "شيء" يفيد أن العفو عن الجزء كالعفو عن الكل في سقوط القود، وهذا يعني أن عفو بعض الأولياء كاف في إسقاط القصاص^(٤).

٢- عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فمن قتل له قتيل فأهله بين خيرتين؛ إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية"^(٥).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم علق القتل بمحبة الأهل جميعا، وإذا عفا بعضهم فهو غير محب للقصاص، وبالتالي لم تتحقق محبة الأهل جميعا، فم يجز قتله^(٦).

(١) انظر: المحلى (١٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

(٢) انظر: المغني (١١/ ٥٨١)، الشرح الكبير مع الإنصاف (٢٥/ ١٥٢).

(٣) انظر: الكافي (٢/ ١١٠١)، المقدمات الممهدة (٣/ ٣١٦).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (١٢/ ١٠٥)، التفسير الكبير للرازي (٥/ ٥٣-٥٤).

(٥) سبق تخريجه ص ١٦٦.

(٦) انظر: الحاوي الكبير (١٢/ ١٠٥)، شرح السنة (٧/ ٣٠٣)، تكملة المجموع للمطيعي (٢٠/ ٤٠١)، العفو عن

العقوبة (ص ٢٠٦).

٣- روى زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قتل قتيلاً، فجاء ورثة المقتول ليقتلوه، فقالت أخت المقتول - وهي امرأة القاتل -: قد عفون عن حقي من زوجي. فقال عمر: الله أكبر، عتق الرجل من القتل^(١).

وجه الدلالة: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد حكم بسقوط القصاص بسبب عفو أحد الورثة، مما يدل على أن عفو الواحد منهم مسقط للقصاص، ولا يشترط اتفاقهم على ذلك^(٢).

٤- أن القصاص مبناه على الدرء والإسقاط، فإذا أسقط بعض الأولياء حقه سقط القصاص؛ درءاً للشبهة، ولسراية العصمة إلى باقي الجاني، كالعبد إذا أعتق بعضه وكان مشتركاً، فإنه يسري العتق إلى نصيب الباقيين شاءوا أم أبوا^(٣).

٥- أن القصاص لا يقبل التجزئة بطبيعته، لا يتصور استيفاء بعضه دون بعض، ولا يمكن قتل بعض الجاني، وإحياء بعضه الآخر، فإذا سقط نصيب أحد الأولياء بالعفو أو الصلح، سقط نصيب؛ لكونه لا يتجزأ ولا يتعاض؛ إذ القصاص قصاص واحد^(٤).

أدلة القول الثاني:

١- استدل ابن حزم - رحمه الله - بقوله تعالى: (وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (الأنعام: ١٦٤).

(١) سبق تخريجه ص ١٦٧.

(٢) انظر: القصاص في النفس (ص ١٥٩)، العفو عن العقوبة (ص ٢٠٦).

(٣) انظر: المغني (١١/٥٨٢). العفو عن العقوبة (ص ٢٠٨).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٨/٩٢)، تبين الحقائق (٦/١١٣)، المهذب (٢/١٨٩)، المغني (١١/٥٨٢)، العفو عن العقوبة (ص ٢٠٨).

وجه الاستدلال: أن الآية تدل على أن قول الإنسان أو فعله لا يقع أثره إلا عليه فقط، وبالتالي فلا يجوز عفو العافي إلا عن حقه، ولا يجوز عمن لم يعف من بقية الورثة الآخرين^(١).

ونوقش: بأنه لا حجة لابن حزم في الآية الكريمة التي استدل بها، بل يمكن الاستدلال بها عليه، فالآية تقول: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) وبالتالي فإن الجزء الذي عادت إليه العصمة بالعفو لا يزر وزر الجزء الذي لم يعف عنه^(٢).

٢- عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فمن قتل له قتيل فأهله بين خيرتين؛ إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية"^(٣).

وجه الدلالة: استدل ابن حزم بأن التخيير بين القود والدية ورد ورودا واحدا، ليس أحدهما مقدما على الآخر، فلم يجز تغليب عفو العافي على من لم يعف إلا بدليل، ولا نص ولا إجماع في تغليب قول العافي على غيره^(٤).

ونوقش: بأن النصوص دلت على تغليب حق العافي على حق غيره، مثل ما روي أن عمر وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنه قضوا بسقوط القصاص في حال عفو أحد

(١) انظر: المحلى (١٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، العفو عن العقوبة (ص ١٩٦).

(٢) العفو عن العقوبة، ص ١٩٦.

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٦.

(٤) المحلى (١٢/ ٢٤٨).

المستحقين^(١)، ولم يخالفهم من الصحابة أحد، بل حكي الكساني في بدائع الصنائع إجماع الصحابة على ذلك^(٢).

وبالمقابل يمكن أن يجاب بالإضافة إلى ذلك بأنه لا يوجد نص أو إجماع يستدعي تغليب قول من لم يعف على من عفا^(٣).

٣- أن غير العافي لم يرض بإسقاط حقه، فلا يسقط^(٤).

ونوقش: بأنه يترتب على استيفاء حق غير العافي التعدي على حق من عفا، فلا يجاب إلى ذلك؛ لأنه لا يجوز دفع الضرر عن الذي لم يعف بضرر أكبر، وهو اعتداؤه على حق غيره، ولأن من لم يعف يمكن تعويضه نصيبه من الدية، أما الجاني فلا يمكن تعويضه عن الاعتداء على الجزء المعصوم منه، وهو مات العفو عنه^(٥).

٤- أن النفس قد تؤخذ ببعض النفس، بدليل قتل الجماعة بالواحد^(٦).

(١) أثرا عمر وابن مسعود رضي الله عنه أخرجهما البيهقي في السنن الكبرى-كتاب الجنائيات-باب عفو بعض الأولياء عن القصاص دون بعض- (٥٩/٨ - ٦٠)، وعبد الرزاق في مصنفه-كتاب العقول-باب العفو- (١٠/١٣) رقم ١٨١٨٧، ورقم ١٨١٨٨، وابن أبي شيبة في مصنفه-كتاب الديات-باب الرجل يقتل فيعفو بعض الأولياء- (٤١٧/٥) رقم ٢٧٥٦٢، ورقم ٢٧٥٦٣. وقد صحح الألباني أثر عمر رضي الله عنه، وضعف أثر ابن مسعود رضي الله عنه؛ لانقطاعه. انظر: الإرواء (٧/ ٢٧٩-٢٨٠). وقال في مجمع الزوائد عن أثر ابن مسعود رضي الله عنه. "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، إلا أن قتادة لم يدرك ابن مسعود". مجمع الزوائد (٦/ ٣٠٣).

وأما أثر ابن عباس رضي الله عنه فلم أجده في كتب الآثار التي اطلعت عليها، وإنما حكاه عنه الكاساني في بدائع الصنائع (٨/ ٩٢).

(٢) بدائع الصنائع (٨/ ٩٢).

(٣) العفو عن العقوبة، ص ١٩٧.

(٤) انظر: المغني (١١/ ٥٨١)، المبدع (٨/ ٢٨٢).

(٥) انظر: العفو عن العقوبة، ص ١٩٨.

(٦) انظر: المغني (١١/ ٥٨١).

ونوقش: بأننا لا نسلم بهذا؛ لأن قتل الجماعة بالواحد ليس قتلا لبعض النفس بالنفس، وإنما يعتبر فيه كل واحد منهم قاتلا على وجه الكمال؛ بدليل أنه يشترط في جواز القصاص من الجماعة بقتل الواحد كون فعل كل واحد منهم صالحا لإحداث الوفاة.

ولو سلمنا أن كل واحد منهم يقتل ببعض النفس، فإنه لا يصح مع ذلك قياس قتل المعفو عن بعضه على قتل الواحد من المشتركين في القتل؛ لأن كل واحد من المشتركين في قتل الواحد لم يعف عن شيء من دمه، وبالتالي فإن جميعه مباح الدم، ولم يعصم أي جزء من أجزائه، فجاز قتله قصاصا دون أن يكون في ذلك تعد على حقوق الآخرين، أما من عفي عن جزء منه فهو بخلاف ذلك، إذ إن بعضه أصبح معصوما لا يصح إتلافه، ولا يتم القصاص من الجاني إلا بالتعدي على هذا الجزء المعصوم بالعفو، فافترقا، فلم يصح قياس أحدهما على الآخر^(١).

٥- أن المقذوف لو مات فعفا بعض الورثة، لم يسقط الحد عن القاذف، فكذا الحكم في القصاص^(٢).

ونوقش: بأن قياس القصاص على القذف قياس مع الفارق؛ لأن ورثة المقذوف يتعيرون بالقذف، ولا ينتفي العار عن كل وارث إلا بعفوه أو بإقامة الحد على القاذف، أما القصاص فلا يوجد فيه هذا المعنى، فاختلفا^(٣).

الترجيح:

(١) انظر: القصاص في النفس (ص ١٦٠)، العفو عن العقوبة (ص ١٩٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٢ / ١٠٥)، القصاص في النفس (ص ١٦٠)، العفو عن العقوبة (ص ١٩٨)، الصلح في الجنايات (ص ١٠٠).

(٣) انظر: القصاص في النفس (ص ١٦٠-١٦١)، العفو عن العقوبة. (ص ١٩٩).

الراجع في هذه المسألة هو القول الأول؛ لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، ولضعف أدلة القول الثاني، كما هو ظاهر من خلال مناقشتها، ولأن الأخذ بالقول الأول فيه احتياط للدماء؛ بينما الأخذ بالقول الثاني فيه ظلم واعتداء.

إذا ثبت هذا، فما الحكم إذا صالح أحد الأولياء أو بعضهم الجاني على مبلغ معين دون بقية الأولياء؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

إن المصالح يختص بما صالح به دون غيره، وليس لغيره الدخول معه فيما صالح به، ويجب لمن بقي من الأولياء حصصهم من دية العمد، كما لو عفا بعضهم عن الجاني مجانا^(١).

القول الثاني:

إن لبقية الأولياء الخيار في الدخول مع المصالح فيما صالح به، أو أخذ الدية بحسب حصصهم منها^(٢).

فإن اختاروا الدخول مع المصالح؛ والمبلغ المصالح عليه أكثر من الدية، قسم بين جميعهم على فرائض الله، وإن كان أقل من الدية وأكثر من حصة المصالح، رجع بقية الورثة على

(١) انظر: المبسوط (٢١ / ١٠-١١)، تبيين الحقائق (٦ / ١١٣)، اللباب في شرح الكتاب (٣ / ١٥٠)، المدونة (٤ / ٣٧٠)، النوادر والزيادات (١٤ / ١٣١)، مواهب الجليل (٧ / ١٦)، أسباب سقوط العقوبة (ص ١٨٨)، الصلح في الجنايات (ص ١٠٢)، الوجيز في أحكام الحدود والقصاص. (ص ٢٦١).

(٢) انظر: المدونة (٤ / ٣٧٠)، النوادر والزيادات (١٤ / ١٣٠-١٣١)، الشرح الصغير للدردير (٤ / ٥٤٩)، مواهب الجليل (٧ / ١٦)، الخرشني (٦ / ١١)، حاشية الدسوقي (٣ / ٣١٩)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤ / ٥٤٩)، أسباب سقوط العقوبة (ص ١٨٨)، الصلح في الجنايات (ص ١٠٢).

القاتل بحصصهم من الدية، وضمت إلى المبلغ المصالح عليه، ثم اقتسم المصالح وبقية الورثة مجموع المال على حسب الفرائض، وإن صالح على أقل من حصته من الدية، فليس له غيره، ولبقية الورثة حصصهم من الدية^(١).

الترجيح:

الراجح هو القول الثاني؛ لأن اختصاص المصالح بما صالح عليه يورث بين الأولياء الخصومة والنزاع، ذلك أن المصالح قد يبادر إلى إسقاط حق الجميع في القصاص دون رضاهم؛ طمعا فيما يعرض عليه من مال قد يكون أضعاف حصته من الدية، لكن إن علم مشاركة غيره له فيما يصالح به، لم يقطع أمرا دونهم^(٢).

(١) انظر: النوادر والزيادات (١٤ / ١٣٠ - ١٣١).

(٢) انظر: أسباب سقوط العقوبة (ص ١٨٩).

المبحث العاشر

عجز الجاني عن سداد المبلغ المصالح عليه

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعي، وسقطت دعواه المصالح عنها، فلا يقبل منه الادعاء بها ثانياً، ولا يملك المدعي عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعي؛ لأن الصلح من العقود اللازمة، فلا يملك أحد العاقلين فسخه أو الرجوع عنه بعد تمامه، فإن بطل الصلح بعد صحته أو لم يصح أصلاً؛ رجع المدعي إلى أصل دعواه إن كان الصلح عن إنكار، وإن كان عن إقرار رجع على المدعي عليه بالمدعي لا غيره، إلا في الصلح عن القصاص إذا لم يصح فإن لولي الدم أن يرجع على القاتل بالدية دون القصاص - إلا أن يصير مغروراً من جه المدعي عليه، فيرجع عليه بضمان الغرور أيضاً - لأن صورة الصلح أورثت شبهة في درء القصاص، والقصاص لا يستوفي مع الشبهة فسقط، لكن إلى بدل وهو الدية^(١).

وعليه أقول: إذا أبرم الطرفان عقد صلح يتضمن التنازل عن القصاص مقابل مبلغ من المال، وعجز الجاني عن سداد هذا المبلغ المصالح عليه، فلا رجوع في الصلح والعفو، ولكن نظرة إلى ميسرة؛ لأن ولي الدم بعفوه وصلحه قد أسقط حقه في استيفاء القصاص من القاتل، والساقط هنا لا يحتمل العود، هذا في حالة ما إذا تم الصلح وعجز الجاني بعد ذلك عن سداد المبلغ المطلوب، أما إذا لم يتم الصلح، فلا حكم له ولا أثر يترتب عليه، كما لو رفض الأولياء التنازل عن القصاص إلا في حال دفع الجاني كذا وكذا من المال، فهنا لم يتم العفو ولا الصلح عن القصاص، وإنما علقوا تنازلهم على دفع مبلغ من المال؛ فإن تم دفعه وتسليمه إليهم أبرموا عقد المصالحة، وسقط القصاص حينئذ، وإن عجز الجاني عن دفع المبلغ المطلوب، فحق الأولياء باق في المطالبة بالقصاص واستيفاء القود منه. والله اعلم.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٦/ ٨٧-٨٧)، الموسوعة الفقهية (٤/ ٢٣٢-٢٣٤، ٢٧/ ٣٥٥-٣٥٦).

المبحث الحادي عشر

دور القاضي في قضايا الصلح عن القصاص

عندما يتفق الطرفان على الصلح؛ فإن دور القاضي في هذه المرحلة هو التوثيق، فالجهة القضائية هي المسؤولة عن توثيق عقود الصلح في الدماء وفي غيرها، يدل على هذا ما جاء في قرار الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى رقم (٧١) في ٧/٣/١٣٩٨ هـ، وفيه: "لكون الصلح الذي لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً جائزاً، دل على جوازه الكتاب والسنة والإجماع؛ فإن مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة لا يرى مانعاً من الموافقة عليه، ولكن ينبغي أن يكون لدى القضاة، وأن يرصد في الضبوط، ويؤخذ عليه توقيع المتصالحين؛ لكونه نشأ بعد نزاع"^(١).

ومن حق الخصوم أن يطلبوا من القاضي في أي مرحلة من مراحل القضية تدوين اتفاقهم في محضر المحاكمة، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك، فقد جاء في المادة السابعة والستين من نظام المرافعات الشرعية السعودي ما نصه: "للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر المحاكمة، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك"^(٢).

ودور القاضي في مرحلة توثيق الصلح مهم؛ إذ عن طريقه ينتقل الصلح من كونه صلحاً عادياً عرفياً إلى كونه صلحاً قضائياً رسمياً واجب التنفيذ، فالقاضي إذا وثق عقد الصلح أخذ

(١) التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل (٢/ ٧٨٨).

(٢) الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي (١/ ٣٣١).

قوة الحكم الصادر منه، بخلاف التوثيق العادي للصلح فلا يأخذ هذه القوة النظامية، ولا تلزم الجهات التنفيذية بإنفاذه.

وهذا الدور - أعني توثيق عقود الصلح - دور قاصر على السلطة القضائية، وليس للسلطة التنفيذية دور فيه؛ لأن ليس من اختصاصها توثيق العقود، فلو تم عقد صلح بحضور رجل السلطة التنفيذية، لم يحكم بأنه صلح رسمي، وإنما يبقى على كونه صلحا عاديا^(١).

فما تم توثيقه من الجهة المختصة هو صلح رسمي، وما لم يتم توثيقه من تلك الجهة فهو صلح عادي.

والجهة المختصة بتوثيق عقود الصلح هي المحاكم، وكل محكمة تختص بتوثيق نوع من الصلح، فلا بد أن يحال إلى كل محكمة ما هو من اختصاصها، وقد جاء النص على هذا في قرار الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى رقم (٧١) في ١٣٩٨/٣/٧ هـ، وفيه: "لكون الصلح الذي لا يحل حراما ولا يحرم حلالا جائزا، دل على جوازه الكتاب والسنة والإجماع؛ فإن مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة لا يرى مانعا من الموافقة عليه، ولكن ينبغي أن يكون لدى القضاة، وأن يرصد في الضبوط، ويؤخذ عليه توقيع المتصالحين؛ لكونه نشأ بعد نزاع، وأن يحال إلى كل محكمة ما هو من اختصاصها؛ لأن ذلك أضبط للعمل، وأضمن لحفظ حقوق المسلمين، وأحرى بقطع الخصومات لصعوبة حصول الإنكار من أحد بعد رصد الصلح، ما لم يظهر للقاضي ما ينافي هذا الصلح أو يتبين للقاضي أن المتصالحين تصالحا على ما فيه دعوى أو حق لغيرهما"^(٢).

(١) انظر: الصلح القضائي (ص ٩٩-١٠٠).

(٢) التصنيف الموضوعي لتعالمات وزارة العدل (٢/ ٧٨٨).

وهناك شرطان لابد من توفرهما لتوثيق عقد الصلح رسميا لدى المحكمة المختصة؛ وهما:

الشرط الأول:

أن لا يخالف عقد الصلح حكما شرعيا أو نصا نظاميا، فالقاضي يقوم بتوثيق عقد الصلح بعد التأكد من جوازه وصحته شرعا ونظاما، بحيث لا يكون فيه ما يحل الحرام أو يحرم الحلال.

الشرط الثاني:

أن يحضر جميع أطراف الصلح أمام القاضي، وأن يقرروا بالصلح، فالأوراق العادية لا تكفي وحدها للتوثيق، بل لابد أن يحضر طرفا الصلح في مجلس القضاء للإقرار به. والعلة في اشتراط هذا الشرط أن الصلح بعد توثيقه والتصديق عليه من جانب المحكمة ستكون له قوة تنفيذية، فيجب التأكد من أن الطرفين قد أقررا هذا الصلح، ولا يتأتى ذلك إلا إذا حضرا لمجلس التقاضي^(١).

(١) انظر: الصلح القضائي (ص ١٠٥ - ١٠٦).

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد:

فأختم هذا البحث باهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

- ١- أن الصلح يكون من طرفين، وبمقابل، بينما العفو يكون من طرف واحد، ودون مقابل.
- ٢- أن مشروعية الصلح على وجه العموم، وفي الجنايات على وجه الخصوص، ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.
- ٣- يملك الصلح من يملك حق القصاص وحق العفو؛ وهو ولي الدم.
- ٤- أن أولياء الدم هم جميع الورثة من ذوي الأنساب والأسباب، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، صغارا أم كبارا.
- ٥- أن عفو الورثة وصلحتهم مقيد بفقد المورث، فلا يصح بعد الجرح وقبل الموت.
- ٦- أن للمجني عليه أولوية المطالبة بالقصاص، أو التنازل عنه يعوض أو دون عوض، فلو عفا أو صالح عن دمه قبل موته صح عفوّه وصلحه، وسقط القصاص.
- ٧- أن ولي الدم بالخيار، إن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية، رضي القاتل أو لم يرض.
- ٨- أن التراضي بين الطرفين شرط لصحة الصلح، فلو رغب ولي الدم في أخذ المال بدلا عن القصاص، فلا بد حينئذ ومن رضا الجاني.
- ٩- أن الواجب في حق الجاني أن يستجيب للصلح متى ما عرض عليه، إن كانت لديه القدرة على دفع البذل، فإن أبي لم يجبر عليه، وأثم.

- ١٠- لا خلاف بين الفقهاء في جواز المصالحة عن القصاص بقدر الدية وأقل منها.
- ١١- يجوز الصلح عن القصاص بأكثر من الدية، وعلى أي مبلغ يتفق عليه الطرفان-على القول الراجح- ما لم تتحول صورة الصلح المشروعة إلى متاجرة وإذلال بفرض مبالغ باهظة تتجاوز حدود المعقول، فعند ذلك يتعين منع المصالحة بتلك المبالغ، ويحق لولي الأمر تحديدها بمبلغ معين لا يجوز تجاوزه، مراعاة للمصالح، ودرءاً للمفاسد.
- ١٢- أن الخير كل الخير في تشجيع مبدأ العفو والصفح والتسامح، أو الصلح على مبالغ معقولة ترضي الطرفين، وفي الوقت نفسه تحبر مصاب الأولياء، وتردع الجاني عن سفك الدماء.
- ١٣- أن العفو أو الصلح من أحد الأولياء مسقط لعقوبة القصاص عن الجاني من غير حاجة إلى موافقة البقية- على القول الراجح-.
- ١٤- إذا صالح أحد الأولياء الجاني على مبلغ معين دون البقية، فإن للبقية الخيار في الدخول معه فيما صالح به، أو أخذ الدية بحسب حصصهم منها، فإن اختاروا الدخول مع المصالح، والمبلغ المصالح عليه أكثر من الدية، قسم بين جميعهم على فرائض الله، وإن كان أقل من الدية وأكثر من حصة المصالح، رجع بقية الورثة على القاتل بحصصهم من الدية، وضمت المبلغ المصالح عليه، ثم اقتسم المصالح وبقية الورثة مجموع المال على حسب الفرائض، وإن صالح على أقل من حصته من الدية، فليس له غيره، ولبقية الورثة حصصهم من الدية.
- ١٥- إذا أبرم الطرفان عقد صلح يتضمن التنازل عن القصاص مقابل مبلغ من المال، وعجز الجاني عن سداد هذا المبلغ المصالح عليه؛ فلا رجوع في الصلح، ولكن نظرة إلى ميسرة، أما

إذا علق الأولياء تنازلهم على دفع مبلغ من المال؛ فإن حقهم في المطالبة بالقصاص باق حتى يتم الدفع والسداد.

١٦- إذا اتفق الطرفان على المصالحة عن دم العمد؛ فإن دور القاضي في هذه المرحلة هو توثيق العقد والتصديق عليه، بشرط أن لا يخالف عقد الصلح حكماً شرعياً أو نصاً نظامياً.

١٧- أن دور القاضي في مرحلة توثيق الصلح مهم، فعن طريقه ينتقل الصلح من كونه صلحاً عادياً إلى كونه صلحاً قضائياً واجب التنفيذ، فالقاضي إذا وثق عقد الصلح أخذ قوة الحكم الصادر منه، بخلاف التوثيق العادي للصلح فلا يأخذ هذه القوة النظامية، ولا تلزم الجهات التنفيذية بإنفاذه.

١٨- أن توثيق عقود الصلح من اختصاص السلطة القضائية، وليس للسلطة التنفيذية دور فيه .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أحكام الصلح في الشريعة الإسلامية، عبد الرحمن بن عبد الله الدباسي، رسالة ماجستير في مكتبة المعهد العالي للقضاء، ١٤٠٠ هـ.
- ٣- الاختيارات الفقهية من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد البعلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
- ٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
- ٥- أسباب سقوط العقوبة في الفقه الإسلامي، د. عبد الله بن عطية الغامدي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.
- ٦- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
- ٧- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب.
- ٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرادوي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م، تحقيق الدكتور عبد الله التركي.
- ٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م، تحقيق محمد خير طعمه حلي.

- ١٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، تحقيق ماجد الحموي.
- ١١- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار البخاري، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي.
- ١٢- البيان والتحصيل، أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م.
- ١٣- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضي الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ١٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- ١٥- تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، الشيخ محمد الشيباني ابن محمد الشنقيطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- ١٦- تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- ١٧- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ١٨- التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل، أعدته لجنة متخصصة بالوزارة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ١٩- التعريفات، محمد بن علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- ٢٠- تفسير القرآن الكريم، محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢١- التفسير الكبير، فخر الدين محمد الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ٢٢- تكملة المجموع شرح المذهب، محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٢٣- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، تحقيق عبد الرازق المهدي.
- ٢٤- حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار)، محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، تحقيق عبد المجيد طعمه حلي.
- ٢٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٦- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد بن محمد الصاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٧- الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، تحقيق الشيخ علي معوض، والشيخ عادل عبد الموجود.
- ٢٨- الخرشي علي مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرشي، دار صادر، بيروت.
- ٢٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٣٠- الروض المربع شرح زاد المستنقع، منصور بن يونس البهوتي، الطبعة السادسة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٣١- روضة الطالبين، يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي معوض.
- ٣٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الصنعاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- ٣٣- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجه، دار الفكر، بيروت.
- ٣٤- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- ٣٥- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف.
- ٣٦- سنن الدار قطني، علي بن عمر الدار قطني، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٧- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ.
- ٣٨- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي.
- ٣٩- شرح حدود ابن عرفة، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري.

- ٤٠ - شرح الزركشي على مختصر الخرقى، محمد بن عبد الله الزركشي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م، تحقيق الدكتور عبد الله الجبرين.
- ٤١ - شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، تحقيق شعيب الأرناؤوط.
- ٤٢ - شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن بطل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، تحقيق أبي تميم ياسر إبراهيم.
- ٤٣ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد بن محمد الدردير، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٤٤ - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، محمد بن أحمد الدردير، دار الفكر، بيروت.
- ٤٥ - الشرح الكبير، عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م، تحقيق الدكتور عبد الله التركي.
- ٤٦ - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، تحقيق محمد زهري النجار.
- ٤٧ - شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوتي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، تحقيق الدكتور عبد الله التركي.
- ٤٨ - الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو.
- ٤٩ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

- ٥٠- صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- ٥١- صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.
- ٥٢- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٣- الصلح عن الجنايات مع تطبيقات معاصرة، أحمد بن سليمان العريني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، المعهد العالي للقضاء، ١٤١٦ هـ.
- ٥٤- الصلح في الجنايات، عمر بن عبد العزيز الزيد، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، المعهد العالي للقضاء، ١٤١٩ هـ.
- ٥٥- الصلح القضائي وتطبيقاته في المحاكم السعودية، عبد الله بن سعد القحطاني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٨ هـ.
- ٥٦- الصلح وأثره في إنهاء الخصومة في الفقه الإسلامي، د. محمود محبوب عبد النور، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٥٧- ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- ٥٨- العزيز شرح الوجيز، عبد الكريم بن محمد الراجعي، دار الكتب العملية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، تحقيق الشيخ علي معوض، والشيخ عادل عبد الموجود.
- ٥٩- العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي، د. زيد بن عبد الكريم الزيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

- ٦٠- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، عبد الله بن نجم بن شاس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجنان، وعبد الحفيظ منصور.
- ٦١- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ٦٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ٦٣- فتح القدير، كمال محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣١٥هـ.
- ٦٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد ابن علي الشوكاني، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٦٥- الفروع، أبو عبد الله محمد بن مفلح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- ٦٦- الفروق، أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار المعرفة، بيروت.
- ٦٧- الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٦٨- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٦٩- القصاص في النفس، د. عبد الله الركبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

- ٧٠- القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- ٧١- الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبد الله بن محمد بن خنين، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- ٧٢- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، أبو عمر يوسف بن عبد البر، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، تحقيق محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني.
- ٧٣- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، دار نهضة مصر، القاهرة.
- ٧٤- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- ٧٥- اللباب في شرح الكتاب، الشيخ عبد الغني الغنيمي الحفني، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ٧٦- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- ٧٧- المبدع في شرح المقنع، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
- ٧٨- المسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، المطبعة الثانية.
- ٧٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

- ٨٠- المحلى، أبو محمد علي بن حزم، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- ٨١- المدونة الكبرى، مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
- ٨٢- مستقطات القصاص في النفس، عبد الرحمن بن عبد العزيز بن سلمة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، المعهد العالي للقضاء، ١٤٠٩هـ.
- ٨٣- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني، دار صادر، بيروت.
- ٨٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.
- ٨٥- المصنف، عبد الرازق الصنعاني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي.
- ٨٦- المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٨٧- مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، الشيخ مصطفى السيوطي الرحباني، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٨٨- المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- ٨٩- معالم السنن شرح سنن أبي داود، حمد بن محمد الخطابي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٩٠- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنبي، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- ٩١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- ٩٢- المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، تحقيق حميش عبد الحق.
- ٩٣- المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر المطرزي، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م، تحقيق محمود فاحوري وبعد الحميد مختار.
- ٩٤- المغني، موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، تحقيق الدكتور عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو.
- ٩٥- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م.
- ٩٦- مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، تحقيق صفوان داوودي.
- ٩٧- المقدمات الممهدة، أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- ٩٨- الممتع في القواعد الفقهية. د. مسلم بن محمد الدوسري، دار زدني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- ٩٩- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم الشبراوي، مكتبة أحمد بن سعد بن نبهان، أندونيسيا.
- ١٠٠- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب، دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

- ١٠١- الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، دار الصفوة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- ١٠٢- الموطأ، مالك بن أنس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، تحقيق خليل مأمون شيخا.
- ١٠٣- نصب الرأية لأحاديث الهداية، أبو محمد عبد الله الزيلعي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.
- ١٠٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ١٠٥- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، أبو العباس أحمد بن حمزة الرملي، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.
- ١٠٦- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م، تحقيق الدكتور محمد حجي.
- ١٠٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- ١٠٨- الوجيز في أحكام الحدود والقصاص، د. ماجد أبو رحية، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.

محتويات البحث:

ملخص البحث.....	١٤١
المقدمة.....	١٤٣
المبحث الأول: تعريف الصلح.....	١٤٧
المبحث الثاني: تعريف القتل العمد.....	١٥٠
المبحث الثالث: الفرق بين العفو والصلح.....	١٥٤
المبحث الرابع: مشروعية الصلح في الجنايات.....	١٥٦
المبحث الخامس: من يملك الصلح في الجناية على النفس.....	١٦٣
المبحث السادس: اشتراط رضا الجاني في الصلح.....	١٧٧
المبحث السابع: الصلح عن القصاص في النفس بمبالغ باهظة.....	١٨٣
المبحث الثامن: تحديد ولي الأمر بدل الصلح بمبلغ معين.....	١٩٣
المبحث التاسع: مصالحة بعض أولياء الدم للجاني على مبلغ معين دون البعض الآخر.....	١٩٧
المبحث العاشر: عجز الجاني عن سداد المبلغ المصالح عليه.....	٢٠٥
المبحث الحادي عشر: دور القاضي في قضايا الصلح عن القصاص.....	٢٠٧
الخاتمة.....	٢١٠
قائمة المصادر والمراجع.....	٢١٣
محتويات البحث.....	٢٢٠